

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تقييم الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤ / ٢٠١٣



عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

أيلول - تشرين الأول ٢٠١٢

قائمة المحتويات

٣	أولاً: مقدمة
٣	ثانياً: الخلفية
٣	٢-١ المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٥	٢-٢ الخطة الوطنية للطفولة ٢٠١٣-٢٠٠٤
٨	ثالثاً: الهدف من التقييم
٩	رابعاً: منهجية التقييم
١١	خامساً: نتائج التقييم
١٢	٥-١ الإنجازات
١٦	٥-٢ ملاءمة الخطة للأولويات الوطنية وفعاليتها والتكامل بينها وبين المبادرات ذات العلاقة
١٨	٥-٣ المعوقات
١٩	٥-٤ الفجوات المؤثرة على تحقيق أهداف الخطة
٢٠	٥-٥ المتابعة والتقييم
٢٤	سادساً: توصيات التقييم
٢٤	٦-١ في مجال التغطية والنطاق (زمنياً وموضوعياً)
٢٥	٦-٢ في مجال التخطيط
٢٦	٦-٣ في مجال المتابعة والتقييم
٢٧	الشكل (١): تسلسل عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي
٢٨	الشكل (٢): مراحل التخطيط الاستراتيجي التنموي والارتباط المطلوب مع الخطة الوطنية للطفولة
٢٩	سابعاً: مناقشة النتائج والتوصيات
٣٠	ثامناً: بدائل توجهات الإعداد للمرحلة القادمة
٣٢	الشكل (٣): آلية التخطيط المقترحة
٣٣	تاسعاً: الملاحق
٣٣	الملحق (١) استعراض الخطط والأطر الوطنية ذات الصلة
٤١	الملحق (٢) أسئلة الدراسة
٤٥	الملحق (٣) ملخص اللقاءات الفردية مع ضباط الخطة الوطنية للطفولة في الوزارات الشريكة
٥١	الملحق (٤) ملخص اجتماعات المجموعات البورية
٥٧	الملحق (٥): تقرير المرحلة الثانية من تقييم الخطة الوطنية للطفولة ٢٠١٣-٢٠٠٤

- الأجندة الوطنية ٥٧ _____
- البرنامج التنفيذي التنموي ٢٠١١-٢٠١٣ ٥٩ _____
- الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للوزارات ٦٢ _____
- أين تقع الخطة الوطنية للطفولة في سياق عملية التخطيط الاستراتيجي؟ ٦٣ _____
- التوصيات العامة لمدراء التخطيط في الوزارات الشريكة الذين تمت مقابلتهم في المرحلة الثانية للتقييم ٦٨ _____
- الملحق (٦) وضع الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ من حيث مدى تحقق الأنشطة والإجراءات الواردة فيها ٦٨ _____
- عاشراً: المراجع _____

أولاً: مقدمة

تحت رعاية صاحبي الجلالة الملك عبدالله الثاني والملكة رانيا العبدالله تم إطلاق الخطة الوطنية الاردنية للطفولة للاعوام ٢٠٠٤ الى ٢٠١٣، حيث تم تطوير الخطة من قبل اكثر من ٢٠٠ خبير يعملون من اجل ومع الاطفال برئاسة المجلس الوطني لشؤون الاسرة وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمة اليونيسيف وبمشاركة الوزارات والدوائر والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص حيث عملوا معا على كتابة مسودة الخطة ومراجعتها ومناقشتها واقرارها بالصورة التي تم اطلاقها فيها.

واستناداً إلى دور المجلس، بحسب قانونه الأساسي الذي ينيط به مهمة متابعة أعمال المراجعة والتقييم لنتائج النشاطات والبرامج المتعلقة بشؤون الأسرة واقتراح آليات وبرامج لتطوير تلك النشاطات والبرامج، إضافة إلى تحديد المؤشرات اللازمة للمتابعة والتقييم، كان من الضروري إعداد دراسة لتقييم الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣.

يقدم هذا التقرير استعراضاً للدراسة التقييمية للخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤/٢٠١٣ التي أجراها المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع اليونيسيف في الفترة الواقعة بين أيلول وتشرين الأول ٢٠١٢، مبيناً العوامل التي أدت إلى تطوير الخطة وأهدافها ومحاورها الأساسية، كما يبين الهدف من الدراسة ومنهجيتها ونتائجها والتوصيات التي خلصت إليها إضافة إلى بدائل التوجهات المستقبلية، ضمن السياق العام للبيئة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي رافقت تطوير الخطة وتنفيذها.

ثانياً: الخلفية

١-٢ المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠١ برئاسة جلالته الملكة رانيا العبدالله المعظمة، ويعمل كمظلة داعمة للتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة

للعمل معاً لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية. ويمثل المجلس هيئة فكرية للسياسات الوطنية والتنسيق والمتابعة وحشد الدعم والتأييد للقضايا الأسرية، وفي هذا السياق نسق المجلس عملية تطوير الخطة الوطنية للطفولة ٢٠١٣/٢٠٠٤ بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي واليونسف والجهات الوطنية الشريكة.^١

ويعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة من خلال محور الطفولة على تحليل البيئة والمنظومة التعليمية والصحية والثقافية في المجتمع الأردني، من منظور الأسرة بوصفها وحدة بناء أساسية للمجتمع، كما يعمل على تحديد التحديات والقضايا التي تواجهها، وتبني المبادرات والمشاريع ذات الأولوية لمواجهة هذه التحديات، ومعالجة هذه القضايا بالتشارك مع المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية في القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة، من خلال التنسيق والمساهمة في وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، وتنسيق جهود المؤسسات المشاركة في تنفيذ الخطط ومتابعتها وتقييمها، وتوفير الدعم لها من خلال إدامة شبكة تضم الباحثين والعاملين والممولين في هذا المجال، ويحرص محور الطفولة في المجلس على تزويد صناع القرار بالتوصيات والمؤشرات الحيوية لمستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستواها.

وفي سياق سعي المجلس إلى التطوير المستمر لنوعية الخدمات التعليمية والصحية والثقافية المقدمة للأسرة الأردنية وأفرادها، وتحقيق تكافؤ الفرص المتوافرة لهم في الحصول على مستوى حياة أفضل بغض النظر عن مكان سكنهم، فقد تناولت العديد من مشروعات محور الطفولة في المجلس القضايا الخاصة بالطفولة، تضمنت المبادرة في إعداد وتنسيق ومتابعة المشروعات التالية والمشاركة فيها:

- الخطة الوطنية الأردنية للطفولة
- دراسة الأطفال الأقل حظاً في الأردن
- تقرير الأردن الثالث لحقوق الطفل
- تقرير جهود الأردن استجابة لإعلان عالم جدير بالأطفال والأهداف الإنمائية للألفية

¹ <http://www.ncfa.org.jo/>

- دراسة تقييم تعليمات تأسيس وترخيص رياض الأطفال في الأردن
- وضع الأطفال في الأردن
- المشروع الوطني لتطوير التعليم ما قبل المدرسة
- مشروع التوعية الوالدية
- مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الولادة إلى أقل من أربع سنوات
- مشروع مراجعة وتطوير معايير تأسيس وترخيص دور الحضانة
- مشروع إعداد منهاج ومصادر للعاملين في دور الحضانة النهارية
- مشروع موازنات صديقة للطفل
- مشروع إعداد إطار المعايير النمائية للطفل الأردني
- مشروع إعداد الخطة الثانية لتنمية الطفولة المبكرة
- مشروع إنشاء نظام اعتماد رياض الأطفال

وقد تضمنت المشروعات أعلاه أنشطة بحثية وتوعوية وتدريبية إضافة إلى إصدار وثائق ومطبوعات عالية الجودة لتسهم في تحقيق أهداف تلك المشروعات.

٢-٢ الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣^٢

جاء إعداد الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ انطلاقاً من التزام الأردن بالمواثيق والاتفاقيات الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الطفل والأهداف الإنمائية للألفية الثالثة (Millenium Development Goals) وبناءً على ما تم تحقيقه ضمن خطة العمل الوطنية للطفولة ١٩٩٣-٢٠٠٠ والأطر والبرامج الوطنية الأخرى المتعلقة بالطفولة، وذلك بهدف توفير إطار عام يسترشد به صنّاع القرار في القطاعات المعنية بالطفولة لوضع برامج ملائمة لجميع الفئات العمرية تراعي المبادئ الأساسية لحقوق الطفل والاتفاقيات والأطر الدولية والوطنية المتعلقة بها، وقد اعتمد إعداد الخطة على عملية تشاركية مكثفة بدأ الإعداد لها في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى أن تم إطلاقها في نهاية عام ٢٠٠٤،

^٢ الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣

وضمت كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية والأكاديمية والقطاع الخاص وروعي فيها أيضاً الأخذ بتوصيات الأطفال التي استخلصت من مناقشة مسودة الخطة مع أعضاء برلمان الأطفال في أقاليم الشمال والوسط والجنوب وتم إرفاقها كملحق للخطة بدون أية تعديلات.

وفيما يلي التطورات الوطنية والإقليمية والعالمية التي انتهت بتطوير الخطة الأردنية الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣:

- مُصادقة المملكة الأردنية الهاشمية في عام ١٩٩١ على الميثاق العالمي لحقوق الطفل الصادر عام ١٩٩٠.
- تم وضع الإطار الوطني لخطة وطنية أردنية للطفولة في عام ١٩٩٢ غطت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠.
- تم إصدار تقرير "عالم جدير بالأطفال" في عام ٢٠٠٢ في نيويورك، حيثُ وضع التقرير الإطار العام لتطوير الخطط الوطنية للطفولة في الدول المختلفة.
- تم في عام ٢٠٠٤ تطوير واعتماد الخطة العربية للطفولة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٥ برعاية من المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بتطوير الخطة الوطنية الأردنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي واليونيسف وبمشاركة واسعة من كافة القطاعات المعنية بالطفولة لضمان مراعاة الأولويات الوطنية في تطويرها وتنفيذها.

وتمثلت الأهداف العامة للخطة الوطنية للطفولة فيما يلي:

١. توفير إطار ومنهج يشمل توجهات استراتيجية تُيسر عملية الانتقال من النظرية إلى التطبيق في المحاور الرئيسية المتعلقة بالطفولة.
٢. تفعيل التعاون والشراكة بين القطاعات الرسمية والأهلية للتخطيط الشمولي الذي اعتمد منهجية التشارك الحقيقي في تحديد الأدوار والمسؤوليات.

٣. تقليل الفجوة الاجتماعية المعتمدة على الجنس والفوارق الجغرافية وذلك بزيادة فرص الوصول إلى الخدمات النوعية التي من شأنها أن تضمن حياة آمنة لجميع الأطفال بغض النظر عن الجنس أو العمر أو المستوى الاجتماعي.

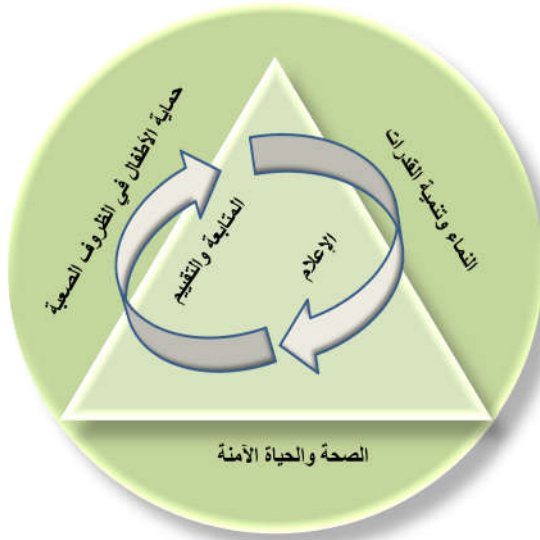
٤. اعتماد محاور الخطة الوطنية للطفولة أساساً للبحوث والتقييم والمتابعة من خلال وضع المؤشرات والمعايير التي ترتبط بتلك المحاور.

٥. تيسير الحصول على التمويل الدولي والمحلي وتوفيره من أجل تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن هذه الخطة.

أما المحاور الرئيسية للخطة فتتمثل بما يلي:

المحور الأول: تأمين الصحة والحياة الآمنة؛ ويهدف إلى تلبية حق كل طفل وطفلة في البقاء والحياة الكريمة، والحصول على رعاية صحية وتغذية متوازنة، وبيئة صحية آمنة.

محاور الخطة الوطنية للطفولة



المحور الثاني: النماء وتنمية القدرات؛ ويهدف الى تفعيل حق كل طفل وطفلة في الحصول على طفولة مبكرة سوية وآمنة حافلة بالترفيه واللعب والأنشطة التي تتماشى وقدراتهم النمائية، والحصول على تعليم متميز بما فيه التعليم ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي والثانوي، مع إدخال تكنولوجيا المعلومات ومفاهيم التعلم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة وتطوير النظام التربوي وفق احتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة، وزيادة معرفة الأطفال بموروثهم الثقافي الإيجابي، وإكسابهم المهارات والمعارف والقدرة على اتخاذ القرار والتواصل مع الآخرين وتنمية طاقاتهم وإمكاناتهم الإبداعية، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم في التعبير والمشاركة الفعالة.

المحور الثالث: حماية الأطفال في الظروف الصعبة؛ ويهدف إلى تفعيل حقوق الطفل في الحماية من كافة أشكال العنف والإهمال والإساءة البدنية والجنسية والنفسية، ومن كافة أشكال الاستغلال الاقتصادي والعمل الذي يعوق نموهم الطبيعي ويحرمهم من التعليم، وحمايتهم من حيازة وتعاطي المواد المخدرة والمؤثرة على العقل، ووقايتهم من الانحراف وتأمين نظام خاص بالأطفال المخالفين للقانون يعيد دمجهم في المجتمع، ويضمن حصول الأطفال خلال فترات الكوارث على المساعدات الإنسانية.

المحور الرابع: الإعلام؛ ويهدف إلى الارتقاء بمستوى الرسالة الإعلامية الموجهة للأطفال، وزيادة المساحة المخصصة للأطفال، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وحمايتهم من الآثار الضارة للإعلام.

المحور الخامس: المتابعة والتقييم؛ ويهدف إلى تعزيز أساليب الرصد والمتابعة والتقييم من خلال توفير إطار عمل وطني موحد للمتابعة والتقييم - يعتمد على مؤشرات من الممكن قياسها - تتبعه جميع الجهات التي لها علاقة وذلك لضمان تنفيذ إجراءات الخطة الوطنية للطفولة.

وقد حددت الخطة الأهداف الرئيسية لكل من المحاور الرئيسية المذكورة أعلاه وأدرجت الإجراءات والأنشطة المنوي القيام بها لتحقيق تلك الأهداف والجهات المسؤولة عن تنفيذها والمؤشرات والمصادر اللازمة للتحقق من ذلك، وأناطت مهمة المتابعة والتقييم بالمجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع الجهات الشريكة ووضعت خطة خاصة بذلك^٣، وقد قام المجلس ببعض إجراءات المتابعة لأنشطة الخطة إلا أنه ووجه ببعض الصعوبات التي أعاققت الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها، ويقدم البند (٥-٥) في الجزء الخامس المتعلق بالنتائج تحليلاً لآلية المتابعة والتقييم الخاصة بالخطة.

ثالثاً: الهدف من التقييم

³ الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣

إستناداً إلى قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة الذي ينص على أن يمارس المجلس مهمة المساهمة في وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية ذات العلاقة بالأسرة وأفرادها ومتابعة تنفيذها، نصت الخطة الوطنية الأردنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ على أن يقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة مع كافة الجهات المعنية بمتابعة تنفيذ الخطة، وبناءً على ذلك قام المجلس بإعداد وإصدار التقرير الأول الخاص بإنجازات الخطة في عام ٢٠٠٩، إلا أن عملية جمع المعلومات اللازمة للتقرير والتأكد من دقتها ووجهت بعدد من الصعوبات، التي قام المجلس على إثرها بتعزيز عملية المتابعة والتقييم للخطة من خلال تدريب ضباط الارتباط في الوزارات المعنية وتوجيه عملية جمع المعلومات بشكل أكثر فعالية، ومع اقتراب موعد انتهاء الخطة في عام ٢٠١٣، ارتأى المجلس بالتنسيق مع اليونيسف ضرورة إجراء دراسة تقييمية عامة للخطة بهدف تقييم التجارب المرتبطة بوضعها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها واستخلاص الدروس والتوصيات التي يمكن أن توجه عملية التخطيط للمرحلة القادمة، وقام المجلس بتكليف مستشارة بإجراء الدراسة اللازمة والتي تلخصت أهدافها الأساسية فيما يلي:^٥

١. تحليل مدى فاعلية وكفاءة تنفيذ الخطة وملاءمتها للأولويات الوطنية، ونقاط القوة والتحديات التي واجهتها، بالإضافة إلى تحديد العقبات والفرص المتاحة الواردة فيها.
٢. معرفة الدروس المستفادة في مرحلة إعداد الخطة الوطنية الأولى وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد الخطة الوطنية الثانية للطفولة.

رابعاً: منهجية التقييم

تم اتباع المنهجية التالية لأغراض إنجاز هذا التقييم:

- المراجعة المكتبية لوثيقة الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣) والوثائق المختلفة المتعلقة بقطاع الطفولة، والتي تم إدراج موجز عن بعضها في الملحق (١).

المادة ٤ من قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة رقم ٢٧ لعام ٢٠٠١^٤

الشروط المرجعية للتقييم^٥

- مراجعة تقرير الإنجازات الخاص بالخطة الصادر عن المجلس في عام ٢٠٠٩.
- عقد عدة اجتماعات مع فريق المتابعة والتقييم ومحور الطفولة في المجلس لمناقشة تفاصيل الدراسة والنتائج أولاً بأول.
- الاطلاع على اثنين من تقارير الإنجازات السنوية المقدمة للمجلس عن العام ٢٠١٠ وهما تقرير وزارة الصحة ووزارة الثقافة.
- وضع عدد من الأسئلة لتوجيه سير المقابلات الفردية والمجموعات البؤرية وذلك بالتنسيق مع المجلس واللجنة المرجعية، الملحق (٢).
- تنفيذ عدد من المقابلات الفردية مع ضباط الارتباط في عدد من الوزارات الرئيسية الشريكة في الخطة وتلخيص نتائج هذه اللقاءات وعرضها على اللجنة المرجعية للتقييم المكونة من ممثلي المجلس واليونيسف والمؤسسات الشريكة للحصول على التغذية الراجعة منهم قبل متابعة السير في خطة عمل التقييم، وقد اقترح الأعضاء مشاركة مندوبي دائرة الموازنة العامة لدى الوزارات المعنية في الاجتماعات وذلك لاستطلاع آرائهم حول الخطة وكيفية ربطها مع مؤشرات الموازنات الصديقة للطفل التي يتم العمل حالياً على استخدامها في التخطيط لموازنات عدد من الوزارات المعنية، كما اقترح مشاركة أعضاء من أقسام المتابعة والتقييم/ التخطيط في الوزارات لاستطلاع مقترحاتهم بشأن التخطيط والمتابعة والتقييم في وزاراتهم ومشاركة أقسامهم في التخطيط للمرحلة القادمة. تفاصيل اللقاءات في الملحق (٣).
- تم إجراء ٣ اجتماعات مجموعات بؤرية غطت مجالات الصحة والحياة الآمنة، والنماء وتنمية القدرات، وحماية الأطفال في الظروف الصعبة، وشارك في هذه الاجتماعات مندوبون من الدوائر الفنية المعنية في وزارات التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية والصحة ومندوبو دائرة الموازنة العامة في الوزارات، إضافة إلى مندوبي منظمة اليونيسف ومؤسسة إنقاذ الطفل وموظفي محور الطفولة وقسم المتابعة والتقييم في المجلس، وقد تم توثيق نتائج الاجتماعات البؤرية في الملحق (٤) وتحليل محتوياتها وإدراجها ضمن نتائج التقييم الواردة في الجزء الخامس من هذا التقرير.
- تم استخلاص التوصيات بناءً على المعلومات المستمدة من الإجراءات أعلاه.

- تم إعداد مسودة التقرير النهائي وتقديمه إلى المجلس واللجنة المرجعية وتم إدخال التعديلات المقترحة في التغذية الراجعة.
- عقد المجلس ورشة عمل لعرض نتائج التقييم في ١٨ كانون الأول ٢٠١٢ بمشاركة كريمة من جلالة الملكة رانيا العبدالله وممثلي الجهات الشريكة في تنفيذ الخطة، حيث عُرضت نتائج التقييم وتوصياته وبدائل التوجهات الممكن اعتمادها لإعداد الخطة الوطنية للطفولة للمرحلة القادمة.
- وبناءً على النقاشات وتوصيات جلالة الملكة رانيا العبدالله والمشاركين في الورشة بضرورة المحافظة على قطاع الطفولة ضمن أهم الأولويات الوطنية بغض النظر عن المتغيرات المختلفة، ولضمان ارتباط الخطة القادمة بشكل محكم بالتخطيط التنموي الاستراتيجي في المملكة انسجاماً مع توصيات المرحلة الأولى من التقييم، فقد ارتأى المجلس استكمال أعمال التقييم باستعراض السياق العام لعملية التخطيط الاستراتيجي في الدولة الأردنية خلال العقد الأخير، ومدى ارتباطه بالخطة الوطنية للطفولة، وتم الحصول المعلومات اللازمة من خلال لقاءات عقدها فريق التقييم مع مدراء التخطيط في كل من وزارات التخطيط والتعاون الدولي والصحة والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية والعمل، كما تم الحصول على بعض المعلومات من خلال مراجعة بعض الوثائق ذات العلاقة والتي تم الرجوع إليها من خلال المواقع الإلكترونية للوزارات المعنية، ويبين الملحق رقم (٥) تفاصيل هذا الجزء من التقييم ونتائجه والتوصيات الناتجة عنه.

خامساً: نتائج التقييم

يُدرج هذا الجزء المعلومات المستخلصة من المراجعة المكتبية واللقاءات الفردية واجتماعات المجموعات البؤرية فيما يتعلق بالإنجازات وانسجامها مع الأولويات الوطنية بالإضافة إلى المعوقات التي واجهتها الخطة والفجوات المؤثرة على تحقيقها لأهدافها وآليات المتابعة والتقييم التي اتبعتها.

٥-١ الإنجازات

ندرج فيما يلي استعراضاً موجزاً لبعض الإنجازات المتحققة في المحاور الرئيسية للخطة الوطنية للطفولة في العقد الأخير استناداً إلى التقارير المقدمة للمجلس والمراجعة المكتبية للوثائق ذات الصلة واللقاءات الفردية والجماعية التي أجريت في سياق الدراسة، ويُرفق مع هذا التقرير عينة من الإنجازات المرتبطة ببعض محاور الخطة:

في محور الصحة والحياة الآمنة^٦

- تم فرض إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج وفحص الأطفال حديثي الولادة.
- تم تحديث المعايير الخاصة بمتابعة الأم في فترة الحمل وذلك عام ٢٠١١ (الدليل الإرشادي السريري للصحة الإنجابية للمرأة) وتم إطلاق استراتيجية الحمل الآمن عام ٢٠١١ وبدأ تدريب الكوادر الصحية على تطبيقها في عام ٢٠١٢-٢٠١٣، وقد اقترحت الاستراتيجية توفير مراكز إحالة لمتابعة حالات الحمل المعرضة للخطر.
- تم اعتماد نظام لرصد أسباب وفيات الأمهات في المملكة وإصدار تقرير سنوي عن أسباب الوفيات في الأردن منذ عام ٢٠٠٤ وقامت مديرية المعلومات والدراسات في وزارة الصحة بإصدار تقرير عن أسباب وفيات الأمهات في الأردن لعام ٢٠٠٩.
- انخفض معدل وفيات الأمهات (Maternal Mortality Rate (MMR من ٤٨ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٩٩ إلى ١٩ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ في عام ٢٠٠٩ حسب التقارير الوطنية.
- انخفض معدل وفيات الاطفال الرضع (Infant Mortality Rate (IMR من ٣٢ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية عام ١٩٩٩ إلى ١٨ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية عام ٢٠١٠ إلا أنها عادت وارتفعت في عام ٢٠١١ لتُصبح ٢٣ لكل ١٠٠٠ ولادة حية، وذلك لعدة عوامل تناولها دراسة تولى المجلس الاعلى للسكان عملية ادارة تنفيذها من خلال مشروع ادارة الابحاث السكانية

الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ / اللقاءات الفردية واجتماعات المجموعات البؤرية وتقارير الجهات الشريكة^٦

Public Expenditures Perspectives Report/ Fiscal Reform II Project December 2011

بالتعاون مع وزارة الصحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) والمؤسسات الصحية المعنية في القطاع العام والخاص وتتلخص في ان معظم اسباب وفيات الاطفال حديثي الولادة تعود الى تشوهات خلقية بنسبة ٢٧٢ بالمئة او الولادات المتعددة بنسبة ٢٦ بالمئة او عدم النضوج غير المبرر ٢١٧ بالمئة

- انخفض معدل وفيات الاطفال أقل من ٥ سنوات من ٣٨ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة في العام ١٩٩٩ إلى ٢٢ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة عام ٢٠١٠.
- ارتفعت نسبة إعطاء لقاح السل (Bacille Calmette-Guerin (BCG للأطفال الرضع في الشهر الأول من العمر من ٥٨% في عام ٢٠٠٤ إلى ٩١% في عام ٢٠١١.
- ارتفعت نسبة المراكز التي تعتمد على البروتوكول الخاص ببرامج مكافحة الإسهال من ٠% عام ٢٠٠٤ إلى ٣٥,١ % عام ٢٠١١
- انخفضت نسبة الأطفال (ما دون الخامسة) الذين يعانون من سوء تغذية متوسط أو حاد من ٣,٦% في العام ٢٠٠٢ إلى ١,٩% في العام ٢٠٠٩.
- تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة المدرسية ٢٠٠٨-٢٠١٢ بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وجميع القطاعات المقدمة لخدمات الصحة المدرسية.

في محور النماء وتنمية القدرات^٧

- تطوير تعليمات دور الحضانة النهارية.
- تطوير دليل أنشطة للعاملين في دور الحضانة النهارية وذلك بالتعاون ما بين المجلس الوطني لشؤون الأسرة وعدد من الشركاء
- اكتسب الالتحاق بمرحلة الروضة الثانية (التمهيدية) في القطاع العام أولوية مهمة مؤخراً، وارتفع عدد شعب رياض الأطفال الحكومية عام ٢٠٠٤ من ٢٠٥ شعبة لتصل في عام

^٧ الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣

اللقاءات الفردية واجتماعات المجموعات البؤرية التي أجريت في سياق التقييم وتقارير الجهات الشريكة

٢٠١٢ إلى ٩٥٩ شعبة تابعة للوزارة وموزعة على المناطق الريفية والفقيرة، وبالرغم من هذه التطورات إلا أن نسب الالتحاق المنخفضة في مرحلة ما قبل المدرسة لا تزال تشكل قضية مهمة على مستوى التعليم وعلى مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة في المناطق الفقيرة والريفية إذ أن نسب الالتحاق برياض الأطفال في المملكة ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً لتصل ٣٧,٩ % في عام ٢٠١١ بعد أن كانت ٣١,١٤ % في عام ٢٠٠٤، أي أن معدل الزيادة بلغ ٦,٧٦ % فقط.

- تطوير نظام جودة لرياض الأطفال التابعة للقطاع الخاص ونظام اعتماد يشمل عدداً من المحاور ويُراعي حقوق الطفل ويُسهم في تحديث قواعد البيانات الخاصة برياض الأطفال في الأردن.
- تطوير معايير البنية التحتية لصفوف الروضة التابعة لوزارة التربية والتعليم ومعايير القبول فيها، والتي تشمل الأطفال من الفئات الأكثر حاجة من الناحية الاقتصادية والقاطنين في المناطق الأقرب إلى صف الروضة المعني.
- تطوير الكفايات المطلوبة لمعلمات رياض الأطفال.
- تطوير عدد من الأدوات والمناهج بهدف تطبيقها في رياض الأطفال وتدريب المُعلمات عليها، ومنها تطوير المنهاج الوطني التفاعلي، وترجمة منهاج العمل مع الأطفال الصغار، وإدخال برنامج كيدسمارت لذكاء الأطفال.
- إعداد مسودة تعليمات رياض الأطفال.
- إصدار تقرير السياسات المتعلقة برياض الأطفال في عام ٢٠١١ وقيام فريق وطني بإعداد بدائل للسياسات التي تعمل وزارة التربية والتعليم على تنفيذها لكنها تُواجه تحديات تتعلق بعدم توافر الموارد المالية اللازمة لتنفيذها.
- إنشاء مديرية خاصة بالطفولة داخل الوزارة.
- بدأ العمل منذ عام ٢٠٠٩ على تنفيذ برنامج يهدف إلى تقليل العنف ضد الأطفال في كافة مدارس المملكة الحكومية ومدارس الأونروا والثقافة العسكرية (حملة معاً نحو بيئة مدرسية آمنة).

- تحقيق المساواة في نسب التحاق الإناث والذكور في كافة المراحل الدراسية، إذ ليست هناك فروق ذات دلالة بين تلك النسب.

في محور حماية الأطفال في الظروف الصعبة^٨

- تم تطوير عدد من الأطر والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بشكل مباشر بحماية الأطفال مثل التوصيات الاستراتيجية للدراسة الوطنية للأطفال الأقل حظاً (٢٠٠٤) والتقارير الأردني الثالث لحقوق الطفل (٢٠٠٤) والاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (٢٠٠٦) والاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري في الأردن (٢٠٠٩) والإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (٢٠١١) والاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠١١-٢٠١٥)، كما أعد المجلس الوطني لشؤون الأسرة الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري في الأردن، وتعد الوثيقة الأولى التي تسعى لمأسسة الإرشاد الأسري، وتهدف لإيجاد نظام متكامل للإرشاد في الأردن للمساهمة في تحسين مستوى التواصل بين أفراد الأسرة الأردنية، وقد وضعت هذه الأطر والاستراتيجيات الأسس والآليات اللازمة للتعامل مع الأطفال في الظروف الصعبة، ومع أنه لم يتم الالتزام بكافة توصياتها إلا أنها وضعت الأساس اللازم لتحقيق التقدم المرجو في هذا المجال.
- تطوير تعليمات الاحتضان للأطفال وهي الآن في مرحلة الإجراءات الروتينية داخل الوزارة تمهيداً لقرارها.
- تطوير تعليمات دور الحماية/ نظام ترخيص دور حماية الأطفال والتعليمات النازمة لعملها.
- إقرار قانون العنف الأسري رقم ٦ لعام ٢٠٠٨.
- قام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بإعداد نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري خلال تطوير معايير خاصة بالخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري (الصحية والاجتماعية والتربوية والقانونية، والشرطية)، وبمقدمي الخدمات بالإضافة للمؤسسات مقدمة الخدمة ليتم اعتمادها على مستوى وطني، من خلال تحسين نوعية ومعايير النظام الوطني لحماية الأسرة وإضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة المهنية في إطار المعايير الوطنية لحماية الأسرة،
- قامت إدارة شرطة الأحداث بالتعاون مع الجهات المعنية بتنفيذ مشروع العدالة الجنائية للأحداث وتمخض عنه بناء القدرات المؤسسية المتعددة في مجال التعامل مع الأحداث، حيث تم تدريب ما يزيد عن ١٤٠ ضابط شرطة ومراقب سلوك على مبادئ عدالة الأحداث إضافة إلى نشر التوعية المجتمعية حول الآثار السلبية لجنوح الأحداث إضافة إلى

^٨ الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣

اللقاءات الفردية واجتماعات المجموعات البؤرية التي أجريت في سياق التقييم وتقارير الجهات الشريكة

توقيع اتفاقية فيما بين وزارة التنمية الاجتماعية ومديرية الأمن العام تم بموجبها استحداث مكاتب خاصة في المراكز الأمنية للتعامل مع الأحداث الجانحين.

- قامت إدارة شرطة الأحداث بالتعاون مع الجهات المعنية بتنفيذ مشروع إصلاح نظام العدالة الجنائية للأحداث في الأردن وتمخض عنه إصدار القانون المعدل لقانون الأحداث بما يتوافق مع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بالأحداث الجانحين والأطفال المحتاجين للرعاية والحماية، إضافة إلى بناء قدرات المهنيين العاملين مع الأحداث حيث تم تدريب مجموعة من القضاة وضباط الشرطة ومراقبي السلوك على مبادئ عدالة الأحداث .
- إنشاء مركز الملكة رانيا لتمكين المجتمعات (QRCC) في محافظة العقبة يهدف إلى خدمة المجتمع المحلي من خلال تنفيذ تدخلات اجتماعية واقتصادية تركز على حماية الأطفال من الإساءة.
- اعتماد منهج إعداد الموازنة الموجهة بالنتائج والصديقة للطفل (يمتد المشروع من ٢٠٠٨-٢٠١٥)^٩، واعتمدت وزارات الصحة والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية هذه المنهجية في إعداد موازاناتها حيث توفر دائرة الموازنة العامة الدعم الفني للوزارات المعنية في هذا المجال ومن المؤمل أن تتضمن باقي الوزارات في المرحلة القادمة.

تهدف الموازنات الصديقة للطفل إلى زيادة رصد الموارد المخصصة للأطفال ضمن الموازنة العامة، وذلك لتأمين احتياجات الأطفال وجلب انتباه أصحاب القرار والمشرعين للموازنة الحكومية المتعلقة بالأطفال ضمن ثلاثة محاور أساسية وهي: الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، وترجمة التزامات الأردن بحقوق أطفاله إلى مخصصات مالية، والعمل على تغيير سياسات الموازنات للنهوض بحقوق الطفل.

وتتجسد أهمية الموازنات الصديقة للطفل في عكس حقوق الطفل عند وضع الخطط السنوية في الوزارات المعنية وربطها بالموازنات اللازمة لتنفيذ تلك الخطط، ومن ثم عكسها في موازنة الدولة، وإبرازها بشكل يُيسر متابعة مدى الالتزام بها وتحقيقها للنتائج المرجوة منها، كما وتُستخدم كأداة لتحديد معايير المتابعة وكمؤشرات للتخطيط المستقبلي.

٢-٥ ملاءمة الخطة للأولويات الوطنية وفعاليتها والتكامل بينها وبين المبادرات ذات العلاقة

⁹ <http://www.ncfa.org.jo/>

تحليل الموازنة المخصصة للطفل في الأردن ٢٠٠٩ (من إصدارات اليونسيف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة)

اعتمدت الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ منهجاً تشاركياً في مرحلة إعدادها وذلك لضمان تغطيتها للموضوعات والقضايا ذات الأهمية للطفولة، إلا أن نتائج اللقاءات التي تمت في سياق هذه الدراسة التقييمية وأنشطة المتابعة السابقة بينت أنه لم يتم إجراء دراسة وافية لتحديد الأولويات ضمن المحاور الرئيسية للخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ بل تم إدراج كافة القضايا المتعلقة بالطفولة وتم التعامل معها على نفس الدرجة من الأهمية، مما أدى إلى اتساع نطاق موضوعات الخطة وتفصيلها بشكل جعل من الصعب متابعتها.

إضافة إلى ما تقدم، أدت المدة الزمنية الطويلة نسبياً التي تغطيها الخطة (عشر سنوات) والتغيرات المتوقعة والطارئة في البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية السائدة في الأردن والدول المحيطة والعالم بشكل عام إلى تغيرات في الأولويات الوطنية في عدد من المجالات ولم تمتلك الخطة الآليات اللازمة للاستجابة لها، ويعود ذلك بشكل كبير بحسب نتائج اللقاءات إلى تأخر وعدم انتظام عملية المتابعة والتقييم التي رافقت الخطة، مما أدى إلى عدم إجراء أي مراجعة أو تعديل للخطة بناءً على المستجدات.

وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى الأطر والخطط والاستراتيجيات الوطنية التي نسّق المجلس الوطني لشؤون الأسرة تطويرها ومتابعتها خلال العقد الماضي والتي غطت موضوعات تمت تغطيتها مسبقاً في الخطة الوطنية للطفولة وتداخلت معها (يُدرج الملحق رقم ١ ملخصات حول عدد منها)، وكان تقرير "تحليل وضع الأطفال في الأردن ٢٠٠٦/٢٠٠٧" (Situation Analysis of Children in Jordan 2006/2007) الوثيقة الأقرب إلى الخطة الوطنية للطفولة من حيث طريقة تناوله لقضايا الطفولة وتغطيته للمحاور الرئيسية الثلاثة الأولى التي اعتمدتها الخطة الوطنية للطفولة مع بعض التغيرات، إضافة إلى محوري الإعلام والمتابعة والتقييم اللذين تم دمجهما مع محاور أخرى ترتبط بالمحاور الرئيسية، وقد أدرج التقرير وصفاً لوضع الأطفال في كل من المحاور الرئيسية وملخصاً للصعوبات والتحديات التي تواجهها والخطوات المستقبلية المطلوبة للتعامل مع تلك الصعوبات والتحديات، دون أن يضع خطة تفصيلية لذلك، كما أدرج التقرير مجموعة من المؤشرات الرئيسية

الخاصة بكل محور والتي يمكن متابعتها لتقييم التقدم المحرز في المحاور المختلفة، ملخص عن التقرير في الملحق (١).

وقد بين تقرير "تقييم وتحليل أوضاع حقوق الأطفال والنساء/ دروس من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠١٠-٢٠١٠" الصادر عن المكتب الإقليمي لليونسيف في عمان، الأردن في كانون الثاني ٢٠١١، أن إعداد وتنفيذ ومتابعة تقارير تحليل الأوضاع يواجه صعوبات متعددة تحد من فعاليتها، وتتضمن هذه الصعوبات اقتصار مشاركة المؤسسات الوطنية على مرحلة إعداد التقرير وعدم استخدامه في إعداد خططها التنفيذية، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للتحقق من التغير في المؤشرات الأساسية لمحاورة الرئيسية، وبمقارنة نتائج هذا التقرير بنتائج تقييم الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ يمكن استنتاج أن العوامل المؤثرة على فعالية تقرير تحليل وضع الأطفال والخطة الوطنية للطفولة متشابهة.

وبناءً على ما تقدم، تُوصي الدراسة الحالية بأن يقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بصفته الجهة الميسرة لإعداد كل من تقرير تحليل وضع الأطفال والخطة الوطنية للطفولة باعتماد تقرير تحليل وضع الأطفال في الأردن كقاعدة لبناء خطط الوزارات والجهات المعنية الأخرى الخاصة بقطاع الطفولة ووضع خطة المتابعة والتقييم بناءً على المؤشرات الرئيسية التي يحتويها التقرير، وبلغة أخرى، أن يرتبط التقرير بالخطة التنفيذية في كافة مراحلها بدءاً من الإعداد بالتنفيذ فالمتابعة والتقييم. يتناول الجزء الخاص بالبدائل المقترحة للإعداد للمرحلة القادمة هذا المقترح بمزيد من التفصيل.

٣-٥ المعوقات

- لم يتم تعريف كافة المعنيين داخل الوزارات والمؤسسات الشريكة بالخطة الوطنية بعد إقرارها مما أدى إلى صعوبات كبرى واجهت ضباط الارتباط في جمع المعلومات من الأقسام المعنية بتحقيق أهداف الخطة في وزاراتهم.

- حين طُلب من المعنيين في الوزارات تعبئة تقارير الإنجاز الخاصة بالخطّة بناءً على مصفوفة المتابعة والتقييم الواردة فيها لم يتمكن أكثرهم من ربط الإجراءات والأنشطة المدرجة في الخطّة بما يقومون به فعلاً.
- أشار المعنيون بتقديم تقارير الإنجاز إلى أن بعض المؤشرات المدرجة في الخطّة غير منطقية وأن وسائل التحقق منها غير متوافرة في بعض الحالات.
- ذكر ضباط الارتباط والمشاركون في اجتماعات المجموعات البؤرية أن التأخر في عملية المتابعة والتقييم أثر على الإنسجام بين واقع التنفيذ وأولويات القضايا التي غطتها الخطّة.
- أشار ضباط الارتباط إلى أن حساب كلفة الأنشطة لم يكن واقعياً أو دقيقاً.
- لم يتم تحديد آلية محددة لمتابعة وتقييم الخطّة على مستوى الوزارات، مع أن هناك فرص لذلك خاصة في الوزارات التي يوجد فيها وحدات للمتابعة والتقييم مثل وزارة التربية والتعليم.
- لم يكن التنسيق المطلوب لتحقيق النتائج، حتى بين الأقسام في الوزارة الواحدة بالفاعلية المطلوبة، وكذلك الأمر بين الوزارات أو الجهات الشريكة.
- لم يتمكن ضباط الارتباط من تحديد حالات نجاح أو تعثر في إنجاز الخطّة، لأن المبادرات القائمة التي نُفذت بشكل جيد أو تلك التي لم تنفذ كانت جزءاً من برامج الوزارة القائمة بصرف النظر عن وجود الخطّة ولا يمكن أن يعزى سبب نجاحها أو تعثرها إلى الخطّة الوطنية للطفولة.
- لم تأخذ المؤشرات الواردة في الخطّة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ في الحسبان اعتبارات العدالة فيما يتعلق بالجنس والتوزيع الجغرافي.

٤-٥ الفجوات المؤثرة على تحقيق أهداف الخطّة

- الحاجة إلى آلية تضمن الحصول على الدعم اللازم والمنتظم لبرامج الطفولة داخل الوزارات بغض النظر عن تغيير الوزراء.
- الحاجة إلى تطوير المعايير المهنية النوعية للعاملين في مجال الطفولة المبكرة.

- هناك حاجة لتعزيز خدمات الكشف المبكر عن الأطفال ذوي التأخر النمائي والمُعرضين للخطر والموهوبين وتدعيم آليات الإحالة الخاصة بهم.
- هناك حاجة لتطوير آلية الاستعداد والاستجابة للحالات الطارئة التي تشكل ضغطاً على الموارد كالأبنية والكوادر (مثال: العمل مع اللاجئين السوريين/ تم فتح مدارس ورياض أطفال ويتم تنفيذ تدريب على مهارات الدعم النفس اجتماعي).
- هناك حاجة لمراجعة البرنامج الوطني لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم العام.
- هناك حاجة لأن يكون للمجلس الوطني لشؤون الأسرة تأثيراً أكبر على الوزارات بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من الخطة من خلال التأكد من إلزامية الخطط والاستراتيجيات الصادرة عن المجلس.
- يجب أن تنعكس الخطة الوطنية للطفولة في خطط الوزارات الاستراتيجية والتنفيذية.

٥-٥ المتابعة والتقييم

- في الوقت الذي نصت فيه الخطة الوطنية للطفولة على اضطلاع المجلس الوطني لشؤون الأسرة بدور المتابعة والتقييم لتنفيذها بالتعاون مع الجهات الشريكة¹⁰، وتضمنها لمنهجية محددة للمتابعة والتقييم مع مؤشرات زمنية لإجراء المتابعة والتقييم وتقديم التقارير، إلا أن المعلومات التي تم جمعها في سياق هذا التقييم بينت عدم الالتزام بهذه المنهجية أو تطويرها أثناء التنفيذ من قبل المجلس والجهات الشريكة؛ إذ أن التقرير الأول حول إنجازات الخطة لم يصدر إلا في عام ٢٠٠٩ أي في منتصف المدة الزمنية المحددة لتنفيذها، مما يشير إلى تعثر في هذا الجانب سنقوم بتحليله بشكل سريع في هذا الجزء.
- لم يقدم التقرير أعلاه معلومات كافية عن الإنجازات، بل قامت الجهات الشريكة في بعض الأحيان بإدراج النتائج المخطط لها والمدرجة في الخطة الأصلية على أنها إنجازات

¹⁰ الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣

مكتملة، وقد أدرج التقرير الصعوبات التي وُجِعت أثناء إعدادها والتي تضمنت عدم التزام بعض الجهات المشاركة بتسليم تقارير الإنجاز الخاصة بها أو عدم تقيدها بالوقت المحدد لذلك، كما تضمنت تلك الصعوبات أو المحددات تغيير ضباط الارتباط نتيجة استقالتهم أو انتقالهم من مواقعهم وعدم إعداد شخص بديل للقيام بدورهم، وقيام بعض الجهات بإعطاء معلومات لا ترتبط مباشرة بالمؤشرات المدرجة في الخطة أو إعطاء معلومات غير دقيقة.

■ نتيجة لما سبق، بدأ فريق المتابعة والتقييم في المجلس، منذ العام ٢٠١٠، بالاجتماع مع ضباط الارتباط وتدريبهم وزودهم بنماذج خاصة لجمع المعلومات المطلوبة حول الإنجازات المتحققة في وزاراتهم تبعاً للمؤشرات المدرجة في الخطة، وقد واجه الفريق صعوبات ترتبط بنفس الصعوبات التي وُجِعت في إعداد تقرير الإنجازات المشار إليه أعلاه، ولا يزال الفريق يتابع استلام التقارير المطلوبة من الجهات الشريكة.

■ نظراً للصعوبات المذكورة أعلاه والتي تمت مواجهتها في عملية المتابعة والتقييم للخطة ولأغراض استخلاص استنتاجات يمكن البناء عليها في المرحلة القادمة، ندرج فيما يلي استعراضاً موجزاً لمنهجية المتابعة والتقييم التي اقترحتها وثيقة الخطة الوطنية للطفولة؛ وما تم إنجازه منها وما لم يتم وأسباب عدم الإنجاز:

الخطوات المتخذة	الإجراء المقترح في الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣
لم يتم ذلك بشكل منتظم	يقوم المجلس بجمع التقارير المقدمة من الجهات الرئيسية المنفذة ، وذلك بعقد اجتماعين دوريين في السنوات الثلاث الأولى مع المسؤولين المرجعيين في المؤسسات الشريكة، ومن ثم اجتماع واحد في السنوات التالية، إضافة إلى إجراء لقاءات متخصصة في منتصف فترة الخطة ونهايتها.

لم يتم ذلك	تحديد الأولويات البحثية والدراسات اللازم تنفيذها من أجل تغطية الفجوة في المؤشرات والمعلومات اللازمة لمتابعة خطة العمل، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير الموارد اللازمة لإجراء الدراسات والأبحاث والمسوحات الميدانية والاستفادة منها لخدمة أنشطة الخطة.
- قام المجلس بالطلب من الوزارات المعنية تعيين ضباط ارتباط بهدف متابعة وتقييم الخطة في وزاراتهم، وتم الاتصال بهم للحصول على تقارير الإنجاز ... - تم تدريب ضباط الارتباط على المتابعة والتقييم ..	تعيين مسؤولين مرجعيين للمتابعة (Focal Persons) من الوزارات والجهات الرئيسية المشاركة في تنفيذ الخطة الوطنية للطفولة ومتابعتها ، ويتم تدريبهم - حسب الحاجة - على المتابعة والتقييم بشكل عام وعلى آلية متابعة الخطة الوطنية للطفولة بشكل خاص.
- لم يُطلب من الوزارات إعداد خططها السنوية بناءً على ما ورد في الخطة، ولم تصدر تعليمات بذلك من رئاسة الوزراء أو من الوزراء داخل وزاراتهم. - لم تتم مشاركة المعنيين من دوائر التخطيط في الوزارات المعنية في عملية تطوير الخطة	إعداد خطط سنوية للوزارات والمؤسسات منبثقة عن الخطة الوطنية للطفولة، وإدراجها ضمن الخطط السنوية الرئيسية للوزارات والمؤسسات.
- تم إصدار أول تقرير بإنجازات الخطة في عام ٢٠٠٩ ولم يحتوي على المعلومات المطلوبة نظراً للصعوبات المتعلقة بالحصول على المعلومات وعدم دقة ما تم الحصول عليه. - عمل المجلس على تطوير نظام محوسب إلا أنه لم يعمل بالشكل المطلوب في الوقت المطلوب نظراً لثغرات فنية، ويتم حالياً العمل على تطويره بشكل يضمن عمله بشكل فعال.	التنسيق مع المسؤولين المرجعيين في كل وزارة / مؤسسة لتزويد اللجنة بتقارير نصف سنوية مختصرة باستخدام نماذج رصد موحدة تعتمد على هيكلية الخطة الوطنية للطفولة (نموذج المتابعة والتقييم)، ولتسهيل هذه المهمة، يعمل المجلس حالياً على حوسبة نظام المتابعة والتقييم بحيث يتسنى للشركاء إرسال تقاريرهم والتعديل عليها إلكترونياً.
قام فريق المتابعة والتقييم في المجلس، منذ العام ٢٠١٠، بالاجتماع مع ضباط الارتباط وتدريبهم وزودهم بنماذج خاصة لجمع المعلومات المطلوبة حول الإنجازات المتحققة في وزاراتهم تبعاً للمؤشرات المدرجة في الخطة، وقد واجه الفريق وضباط الارتباط صعوبات في جمع المعلومات المطلوبة، ولا يزال فريق المجلس يتابع استلام التقارير المطلوبة من الجهات الشريكة.	جمع التقارير الصادرة عن الوزارات والمؤسسات، وإدخالها في قاعدة بيانات خاصة بمتابعة الخطة الوطنية للطفولة تم برمجتها لهذه الغاية في دائرة المتابعة والتقييم التابعة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة.
لم يتم	رفع تقارير سنوية إلى أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون

	الأسرة تتعلق بسير العمل في تنفيذ الخطة بناءً على التقارير المقدمة من الجهات الرئيسية، بحيث تركز التقارير على الإنجازات والتحديات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات.
لم يتم	مراجعة مهام لجنة المتابعة والتقييم وأدوات المتابعة والتقييم المستخدمة بشكل دوري وتحديثها بناءً على الدروس المستفادة .

ويمكن الاستنتاج من مقارنة عناصر المنهجية أعلاه كما اقترحتها الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ بما أنجز فعلاً، ومن المعلومات المستخلصة من اللقاءات والاجتماعات التي تمت في سياق التقييم، أن آلية المتابعة والتقييم لم تسر على النحو المخطط له وأن أسباب ذلك يمكن أن تعزى إلى ما يلي:

- عدم كفاية إجراءات التعريف بالخطة الوطنية للطفولة داخل الوزارات المعنية سواء في المركز أو في المديرية التابعة لها في المحافظات، أو على مستوى صانعي القرار فيها للحصول على دعمهم لتنفيذ الخطة ومتابعتها وتقييمها.
- لم يتم إجراء تقييم للقدرة المتوفرة لدى كل من المجلس والمؤسسات الشريكة عند إعداد الخطة للتأكد من ملاءمة تلك القدرات لمتطلبات المتابعة والتقييم الموضوع في الخطة؛ مثلاً لم تتم مشاركة ممثلين من بعض دوائر التخطيط أو أقسام المتابعة والتقييم في الوزارات في عملية إعداد الخطة.
- افتقار الوزارات الشريكة إلى مهارات المتابعة والتقييم خاصة في السنوات الأولى للخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣، وهو أمر غير مستغرب إذا أخذنا بعين الاعتبار أن وظيفة المتابعة والتقييم في المؤسسات العامة بشكلها المتكامل بدأت في التطور في السنوات الأخيرة.
- حين أعدت الخطة تم وضع المؤشرات على مستوى الإجراءات والأنشطة- التي تقع ضمن مهام الوزارات والمؤسسات المنفذة- وليس على مستوى النتائج التي من المفترض أن يكون

المجلس معنياً بمتابعة تطورها وتقييمها، مما أدى إلى توسيع نطاق عملية المتابعة والتقييم المطلوبة من المجلس بشكل يصعب التحكم فيه.

■ عدم التأكد من ملاءمة بعض المؤشرات الواردة في الخطة للأهداف والإجراءات المقترحة لتطبيقها.

■ عدم اقتناع المعنيين في الوزارات المنفذة بملاءمة بعض المؤشرات المدرجة في الخطة للأولويات الحالية أو للقدرات المتوافرة لدى هذه الوزارات.

■ التغير في الكادر المختص بالمتابعة والتقييم في المجلس الوطني لشؤون الأسرة مما أثر على قدرته على القيام بالمهام المنصوص عليها في الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣.

■ الدور الكبير والمهام المتنوعة المتوقعة من قسم المتابعة والتقييم في المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ليس فقط فيما يتعلق بالخطة الوطنية للطفولة بل أيضاً بالأعمال والمبادرات الأخرى التي يخطط لها المجلس ويطورها ويتابعها، لا يتلاءم مع الموارد البشرية والمادية المتوافرة للقسم، مما يجعل من الضرورة الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير تلك الموارد لتمكين القسم من القيام بدوره المرغوب.

وبالنظر إلى ما تقدم، يوصى بإجراء تحليل مماثل لقدرات كل من الوزارات الشريكة في الخطة للمرحلة القادمة والعمل على توفير الموارد اللازمة لكل منها لتمكينها من القيام بدورها بما يتناسب مع متطلبات ومستوى المتابعة والتقييم التي ستضعها الخطة.

سادساً: توصيات التقييم

تم تصنيف التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ضمن ثلاثة مجالات على النحو التالي:

٦-١ في مجال التغطية والنطاق (زمنياً وموضوعياً)

- التفكير بتحديد المدة الزمنية للخطة القادمة بفترة لا تتعدى خمس سنوات حتى يتسنى تقليل تأثير المتغيرات المرتبطة بالفترة الزمنية على أن تتزامن مع الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للوزارات الشريكة.
- التركيز على الموضوعات ذات الأولوية والتي يتم التوصل إليها في مرحلة التخطيط وإدراجها في الخطة بدلاً من إدراج كافة الموضوعات المتعلقة بالطفولة.
- إيجاد آلية للربط والتنسيق بين الخطة والخطط والأطر الوطنية الأخرى التي تتناول نفس موضوعات الخطة، والتي تشمل الخطط المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة، وحماية الأطفال من الإساءة والعنف واستراتيجيات الإرشاد الأسري والاستراتيجيات الخاصة بالشباب (والمذكورة في الملحق ١)، لضمان عدم الازدواجية في التخطيط والتنفيذ وفي المتابعة والتقييم أيضاً.

٦-٢ في مجال التخطيط

- أن يشارك المجلس الوطني لشؤون الأسرة في كافة مراحل التخطيط الاستراتيجي التنموي على مستوى الأجنحة الوطنية وتحديثاتها وعلى مستوى البرنامج التنفيذي التنموي الحكومي وذلك لضمان تحديد أولويات قطاع الطفولة بالشكل المطلوب في هذه الوثائق التي تعتمد عليها الوزارات في وضع خططها الاستراتيجية، وبالتالي خططها التنفيذية. ويبين الشكلين (١) و (٢) المدرجين في نهاية هذا الجزء تسلسل عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي ومراحل التخطيط الاستراتيجي التنموي والارتباط المطلوب مع الخطة الوطنية للطفولة.
- التأكد من مشاركة ممثلين من أصحاب القرار في المؤسسات المعنية بما فيها المؤسسات الأكاديمية والبحثية والجامعات إضافة إلى العاملين في الميدان (الفنيين) وأعضاء دوائر التخطيط والمتابعة والتقييم في الوزارات ومندوبي دائرة الموازنة العامة لديها لضمان بناء الخطة على أسس علمية وواقعية ومتطابقة مع الاحتياجات الحقيقية والموارد البشرية والمالية المتوفرة للوزارات المعنية، وبما يتوافق مع منهج إعداد الموازنات الصديقة للطفل التي بدأ العمل فيها مؤخراً.

- بناء الأولويات على المعلومات المتوفرة من المصادر التي يتم تحديثها بشكل دوري وربط تلك الأولويات بمتطلبات الالتزام بمؤشرات اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ حقوق الإنسان والأولويات الوطنية.
- في الحالات التي تقع فيها مسؤولية التنفيذ على أكثر من جهة واحدة يجب التأكد من توضيح الأدوار بشكل واضح، مع قيام المجلس بتقديم الدعم اللازم لضمان التنسيق بين تلك الجهات.
- محاولة ربط المدة الزمنية التي تغطيها الخطة مع دورات التخطيط للمؤسسات المعنية (مثلاً المدة الزمنية التي تغطيها الخطط الاستراتيجية للمؤسسات الشريكة ومنظمات الأمم المتحدة) ومع مواعيد إصدار التقارير المتعلقة بمؤشرات الطفولة (مثال: تقرير إحصاءات السكان والصحة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة) بحيث يمكن بناء الخطط استناداً لها.
- الحرص على مشاركة المعنيين في المحافظات (في المديریات التابعة للوزارات المعنية) في عملية تخطيط وتنفيذ الخطة الوطنية للطفولة للمرحلة القادمة.
- الحرص على مشاركة لجنة خبراء تقوم بمراجعة نتائج كل مرحلة من مراحل التخطيط أثناء عملية إعداد الخطة وإعطاء التغذية الراجعة اللازمة.
- مراعاة التخطيط المبني على مراعاة حقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل واعتبارات المساواة الجندرية.

هذا، ويدرج الجزء الثامن ثلاثة بدائل (سيناريوهات) مقترحة للتخطيط والإعداد للمرحلة القادمة.

٦-٣ في مجال المتابعة والتقييم

- وضع المؤشرات التي سيتم التحقق من تحقيق الأهداف بناءً عليها على مستوى النتائج المرغوبة للقطاع وليس على مستوى الإجراءات أو الأنشطة (التي يفترض أن تكون جزءاً من المهام المنتظمة للمؤسسات المعنية).
- تعميم مسودة الخطة قبل إقرارها بشكلها النهائي على أكبر عدد ممكن من المعنيين وبشكل خاص رؤساء الأقسام المعنية بتنفيذها في المؤسسات الشريكة للتأكد من مطابقتها للواقع وللأولويات والقدرات على المستوى التنفيذي.
- تحليل قدرات المتابعة والتقييم لدى كافة الشركاء في الخطة للتأكد من قدرتها على القيام بدورها في عملية المتابعة والتقييم اللازمة للخطة، واقتراح ما يلزم لضمان توافر تلك القدرات.
- حشد التأييد لتحسين عملية جمع المعلومات اللازمة للتوصل إلى المؤشرات الأساسية وتكرارها.

الشكل (١): تسلسل عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي

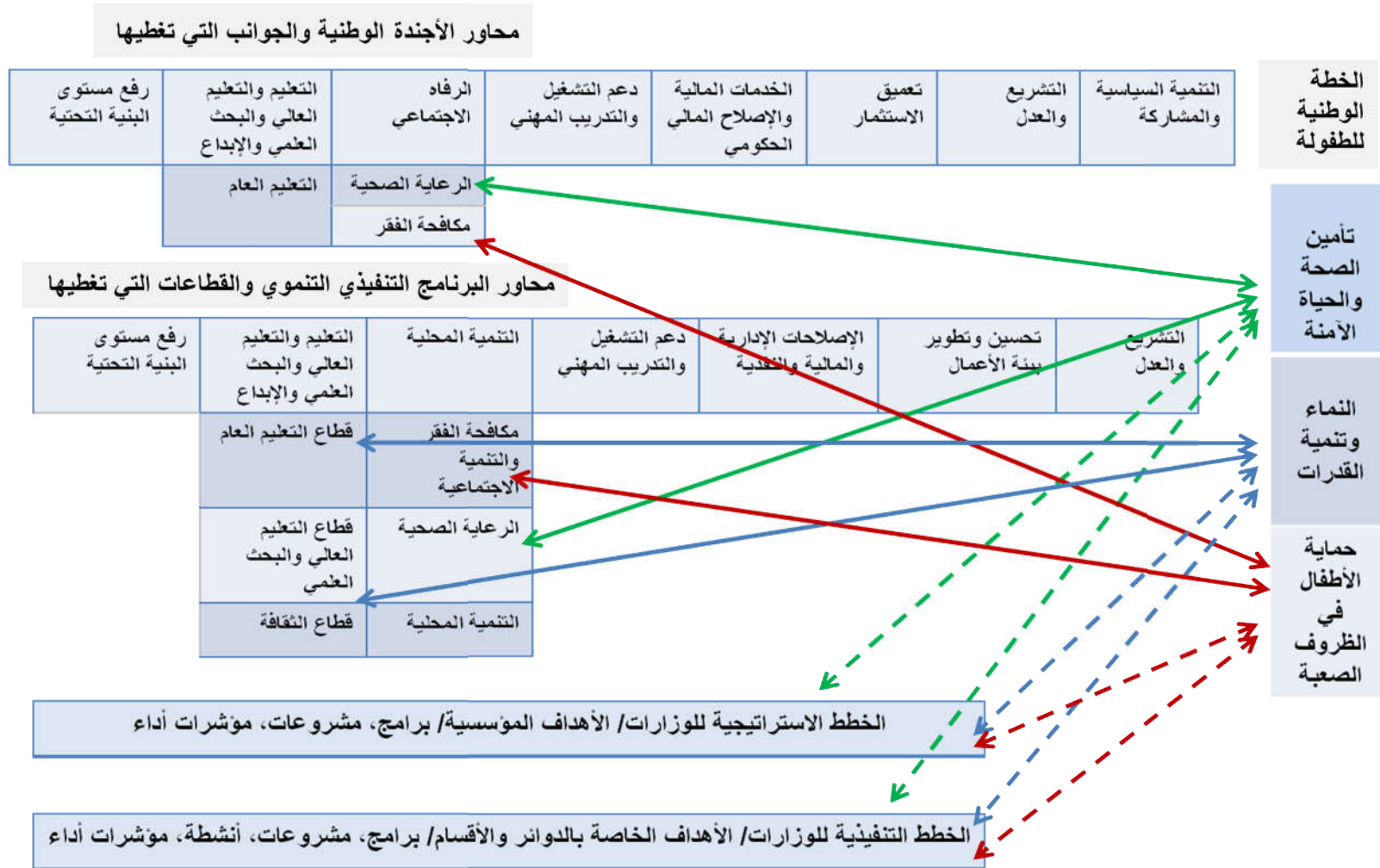
الأجندة الوطنية: تحديد الأهداف والأولويات الوطنية انطلاقاً من الدستور، التوجيهات الملكية، توصيات الهيئة التشريعية والتزامات الدولة، وبناءً على واقع المجتمع الأردني واحتياجاته وأولوياته. (٢٠٠٦-٢٠١٥) ويتم العمل الآن على تحديثها لتغطي الفترة لغاية ٢٠١٧ أو بعد ذلك

البرنامج التنفيذي التنموي للحكومة: تحديد الأهداف القطاعية، والمبادرات والمشروعات اللازمة لتحقيقها، ومؤشرات الأداء التي يتم على أساسها متابعة تقدم العمل. (لمدة ثلاث سنوات)

الخطط الاستراتيجية على مستوى الوزارات:
- يتم تحديد الأهداف المؤسسية التي أنشأت الوزارة لتحقيقها وتستمد من التشريعات الخاصة بالوظائف الرئيسية للوزارة ومن الأهداف الوطنية والقطاعية المستمدة من الوثيقتين أعلاه ومن الخطط الاستراتيجية الوطنية الأخرى المتعلقة بعمل كل وزارة.
- كما يتم تحديد الأهداف الخاصة بالدوائر بناءً على الأهداف المؤسسية، والتوجهات والإجراءات التي ستنتج لتحقيق هذه الأهداف وتشكل في مجموعها الخطة الاستراتيجية للوزارة. (لمدة ثلاث سنوات)

الخطط التنفيذية على مستوى الوزارات: تعد الدوائر والأقسام خططها التنفيذية بناءً على الأهداف المحددة للدوائر ضمن الخطة الاستراتيجية. (سنوياً)

الشكل (٢): مراحل التخطيط الاستراتيجي التنموي والارتباط المطلوب مع الخطة الوطنية للطفولة



سابعاً: مناقشة النتائج والتوصيات

ندرج فيما يلي بعض النقاط التي ميزت الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ والبيئة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المرافقة لتنفيذها والتي نرى أنها شكلت عوامل مهمة في النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة:

- لقد شكلت الفترة الزمنية الطويلة للخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ وشمولها لنطاق واسع من المحاور، التي يتقاطع بعضها مع نفس المحاور التي غطتها استراتيجيات وأطر وطنية أخرى، ودخولها في تفاصيل الإجراءات والأنشطة والمؤشرات الخاصة بتنفيذها تحدياً أمام مراجعتها وتعديلها بما يتلاءم مع المستجدات الوطنية والخارجية.
- يشكل تطوير الاستراتيجيات والأطر والخطط الوطنية الخاصة بشؤون الأسرة، سواء المتعلق منها بالطفولة أو الأسرة بشكل عام، مؤشراً مهماً على التزام الجهات الرسمية والأهلية المعنية بتلك الاستراتيجيات والأطر والخطط وتحقيق أهدافها المستمدة من الأولويات التنموية الوطنية ومبادئ حقوق الطفل وحقوق المرأة وحمايتهما المتضمنة في المواثيق والاتفاقات والأطر الوطنية والدولية التي التزمت بها الدولة وصادقت عليها. إلا أن تطوير هذه الاستراتيجيات والخطط، في حد ذاتها، لا يضمن تحقيق الأهداف المرجوة منها أو متابعة تنفيذ إجراءاتها وتقييمها بهدف إجراء المراجعات والتحديثات اللازمة بما يتناسب مع المستجدات الواقعية، إذ لا بد من توافر الموارد اللازمة والبيئة الملائمة لذلك والتي ترتبط إلى حد كبير بتوافر الإرادة السياسية والإدارية لدعم الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجيات المعنية، كما ترتبط بالأولويات الوطنية التي تتأثر بعوامل اقتصادية اجتماعية وسياسية داخلية وخارجية متغيرة باستمرار.
- ويرتبط ذلك بالتغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني في العقد الأخير؛ فقد شهد الاقتصاد الأردني تراجعاً في معدل النمو الاقتصادي من ٥,١% في العام ٢٠٠٤ إلى ٢,٥% في العام ٢٠١١ ونتج ذلك التراجع عن تغيرات داخلية وخارجية كالأزمة الاقتصادية العالمية

وانعكاساتها على مستويات الدعم الخارجي وانخفاض تحويلات المغتربين والارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للمواد الغذائية والنفط إضافة إلى النتائج المترتبة على دخول أعداد كبيرة من طالبي الأمان إلى البلاد والضغط الناتج عن ذلك على الموارد الوطنية المحدودة أصلاً، وغير ذلك من التغيرات المرتبطة بتطورات الربيع العربي وتداعياته داخلياً وخارجياً، والتي كان من بينها التأثير على الأولويات الوطنية وانعكاس ذلك على ما يمكن تخصيصه لدعم تحسين الأداء والخدمات المؤثرة على مؤشرات تطوير القطاعات المتعلقة بالطفولة¹¹. وقد أشارت تقارير الإنجاز الأخيرة المقدمة من الوزارات الشريكة إلى عدم تمكن تلك الوزارات من تحقيق إنجازات معينة نتيجة عدم توافر الموارد المالية اللازمة. ويمكن هنا الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع معدلات النمو في الخمس سنوات الأولى من العقد الأخير إلا أن نسبة كل من الفقر والبطالة لم تنخفض بل راوحت مكانها عند نسبة ١٣% من السكان فيما يتعلق بالفقر و ١٣% من القوى القادرة على العمل فيما يتعلق بالبطالة، مما زاد في تعقيد التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتوجيه الاهتمام والتركيز بشكل أكبر على قضايا مواجهة الفقر والبطالة (من خلال برامج تنمية المحافظات والمساعدات الاجتماعية....).

■ لا يزال العمل على إعداد الموازنات الصديقة للطفل في بداياته وبحاجة لمزيد من الوقت والجهد ليشمل كافة الوزارات ويشكل أداة متابعة وتقييم فعالة لمتابعة ما ينجز في قطاع الطفولة، ومن المؤمل أن يؤدي التنسيق مع هذا الجانب إلى تحسين البيئة المرافقة للخطة الوطنية للطفولة ويعظم نتائجها في المرحلة القادمة.

ثامناً: بدائل توجهات الإعداد للمرحلة القادمة

بناءً على نتائج وتوصيات هذا التقييم يمكن طرح البدائل التالية للإعداد للمرحلة القادمة:

- ١- اعتماد الأسلوب والآليات المتبعة لإعداد الخطة الوطنية للطفولة ٢٠١٣-٢٠٠٤ للإعداد للمرحلة القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج هذا التقييم وتوصياته، وفي هذه الحالة يبدأ

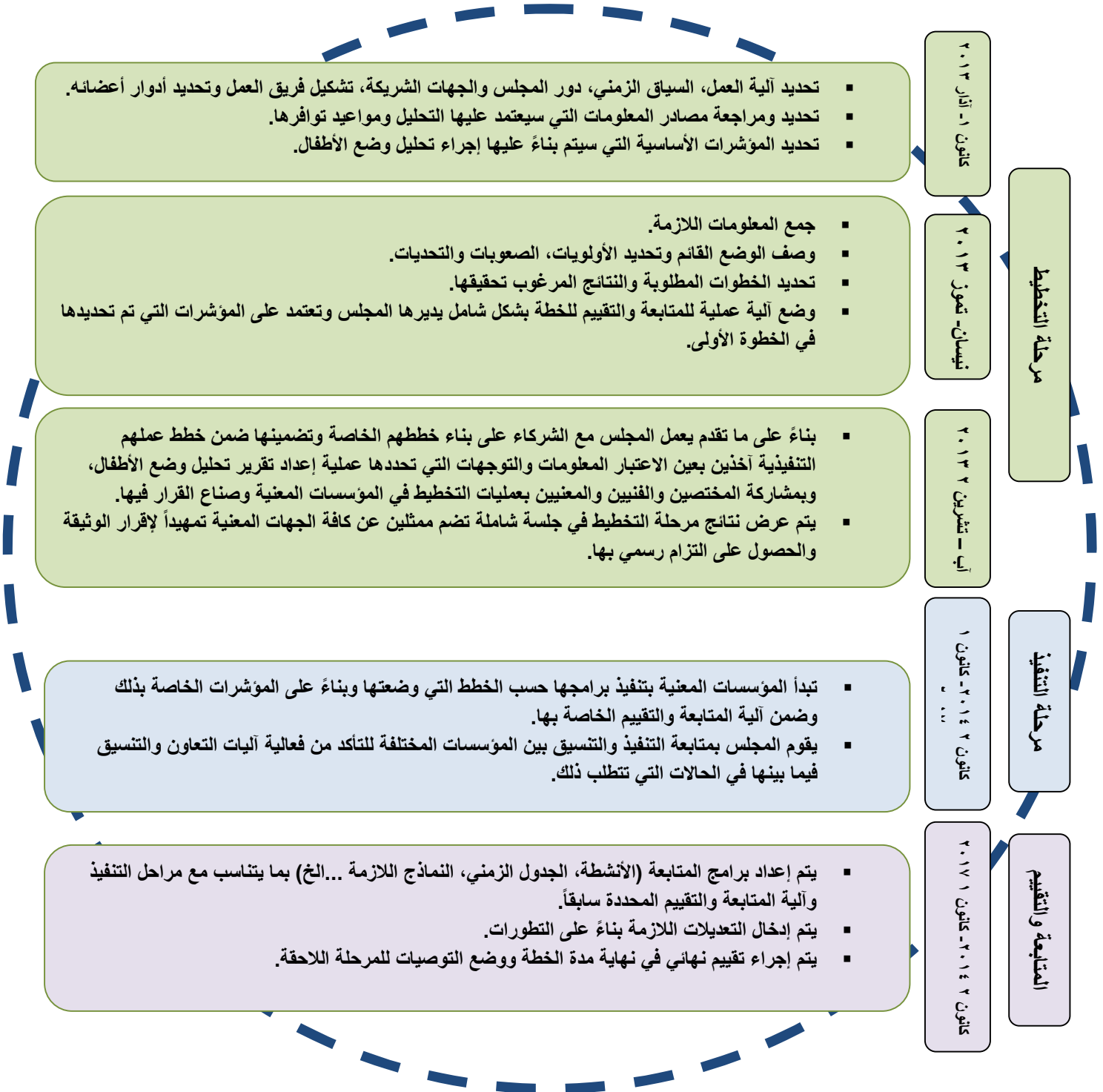
¹¹ Public Expenditures Perspectives Report/ Fiscal Reform II Project December 2011

المجلس الوطني لشؤون الأسرة مباشرة بالقيام بالخطوات اللازمة للبدء بالعمل بحيث يكون بالإمكان اعتماد الخطة الوطنية القادمة للطفولة اعتباراً من بداية أو منتصف عام ٢٠١٤ وبحيث تغطي فترة زمنية تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، على أن يتم البناء على النجاحات والتصدي للمعيقات السابقة وأن يتم تحديد آلية واقعية للمتابعة والتقييم تقوم على أساس قيام المجلس الوطني بمتابعة التقدم في المؤشرات الأساسية المتعلقة بالنتائج الرئيسية المؤمل تحقيقها في كل من محاور الخطة، وأن تكون كل وزارة مسؤولة عن متابعة أنشطتها المحددة الخاصة بتحقيق تلك النتائج.

٢- التخطيط لمشروع متكامل يشمل كلاً من تقرير تحليل وضع الأطفال والخطة الوطنية للطفولة للخروج بوثيقة واحدة تحلل وضع الأطفال في الأردن وتحدد أهم الأولويات الواجب العمل عليها على مدى الثلاث إلى خمس سنوات القادمة (ابتداءً من ٢٠١٤) وتحدد أيضاً الخطوات والإجراءات الرئيسية اللازم اتخاذها والجهات التي ستقوم بها، وذلك وفق المحاور نفسها التي تناولتها الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ وتقرير تحليل وضع الأطفال ٢٠٠٧، ويمكن اعتماد الآلية الموصوفة في الشكل (٣) الوارد لاحقاً إذا ارتأى المجلس اعتماد هذا البديل.

٣- عدم القيام بإعداد خطة وطنية للطفولة والاكتفاء بالخطط والاستراتيجيات الأخرى المعنية بالطفولة والتي يعدها المجلس الوطني لشؤون الأسرة، على أن يتم التأكد بأنها تغطي كافة المجموعات المستهدفة من الأطفال وكافة القضايا ذات الأولوية لقطاع الطفولة، وسيطلب اعتماد هذا البديل جهداً كبيراً في التخطيط والتنسيق بين فرق العمل المختلفة العاملة وتوجيه عملها في إعداد الخطط.

الشكل (٣): آلية التخطيط المقترحة



الملحق (١) استعراض الخطط والأطر الوطنية ذات الصلة

بادر المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاعات ذات العلاقة إلى تطوير عدد من الاستراتيجيات والخطط والأطر الوطنية التي تختص بموضوعات تؤثر على الأسرة الأردنية بكافة مكوناتها. وتشمل تلك الاستراتيجيات والخطط الخطة الوطنية للطفولة المبكرة (٢٠٠٠)، الاستراتيجية الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال (٢٠٠٣)، التوصيات الاستراتيجية للدراسة الوطنية للأطفال الأقل حظاً (٢٠٠٤)، التقرير الأردني الثالث لحقوق الطفل (٢٠٠٤)، الاستراتيجية الوطنية للحد من عمل الأطفال (٢٠٠٦)، الأطفال في الأردن: تحليل الوضع (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري في الأردن (٢٠٠٩)، الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال (٢٠١١)، الخطة الوطنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة (٢٠٠٠)، وخطة العمل الوطنية الأولى والثانية للطفولة المبكرة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) و(٢٠٠٨-٢٠١٣).

وقد تم استعراض عدد من وثائق تلك الخطط والاستراتيجيات في سياق هذا التقييم وفيما يلي ملخص عن بعضها:

استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة ٢٠٠٠

قام الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة بإعداد استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة، حيث تناولت أربعة عشر محوراً شملت ما يلي:

١. التخطيط والإدارة.
٢. التشريعات
٣. الرعاية الصحية في فترة الحمل
٤. رعاية الأطفال في دور الحضانة
٥. التعليم قبل المدرسة

٦. التعليم الأساسي في الصفوف الثلاثة الأولى

٧. التربية الأسرية والمجتمع المحلي

٨. الأطفال ذوو الاحتياجات الخاص

٩. المناهج والبرامج

١٠. الخدمات الصحية

١١. ثقافة الطفل

١٢. دور الإعلام في تنمية الطفولة المبكرة

١٣. الموارد البشرية

١٤. الأمن الاجتماعي

وقام المجلس الوطني لشؤون الأسرة بناءً على ذلك وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالطفولة بإعداد **خطة العمل الخمسية الأولى لتنمية الطفولة المبكرة للأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٧** التي اشتملت على تسعة أهداف رئيسية ومنها سن التشريعات الشاملة، ووضع الخطط والسياسات من خلال التنسيق واللامركزية بين قطاعات المجتمع المختلفة والحكومة، وتوفير المؤشرات والبيانات الواقعية لقطاع تنمية الطفولة المبكرة، ووضع إطار تنظيمي لجميع مؤسسات الطفولة المبكرة، ونظام وطني لتدريب العاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير أنظمة تدريب وتقييم للارتقاء بنوعية برامج الطفولة، وهدفت أيضاً إلى إعداد مواد منهاج دراسي عالي الجودة.

واستكمالاً للعمل على تنفيذ استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة تم إعداد **الخطة الثانية لتنمية الطفولة المبكرة ٢٠٠٨-٢٠١٣** في ضوء مراجعة الخطة الأولى ٢٠٠٣-٢٠٠٧ مع الشركاء، وبيان أبرز الإنجازات والفجوات والتحديات، وذلك للخروج بخطة عمل ثانية لتنمية الطفولة تستجيب للتحديات والأولويات الوطنية في مجال الطفولة المبكرة. وتتمحور الخطة الثانية حول المحاور الخمسة التالية:

١. تغذية وصحة الأم والطفل

٢. الرعاية التعليم والتنمية

٣. التربية في الأسرة والمجتمع المحلي

٤. ثقافة الطفل والإعلام

٥. الحماية الاجتماعية

إضافة إلى عدد من القضايا كالتخطيط والإدارة، والتشريعات، والموارد البشرية التي تتقاطع مع جميع المحاور المذكورة.

الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف (٢٠٠٦)

يمثل هذا الإطار وثيقة مرجعية وطنية تحدد أسس تقديم خدمات الوقاية والحماية، وتعمل على سد الثغرات في الممارسات المعتمدة في هذا المجال، ويعتمد الإطار على نهج المؤسسات المتعددة الذي يتطلب التعاون والتنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة وتحديد الأدوار والمسؤوليات المنفردة والمشاركة لهذه المؤسسات، ويتطلب أيضاً درجة عالية من التفاهم والاحترام المتبادل لوجهات النظر المهنية المختلفة وتبادل المعلومات والخبرات لتقديم خدمات عالية الجودة ضمن المعايير المتفق عليها.

ويهدف الإطار إلى ما يلي:

- إيجاد دليل عملي مرن يمكن المنظمات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف من الاستجابة الفورية لاحتياجات الضحايا ومن تطوير برامج اجتماعية متنوعة لوقاية الأسرة من العنف.
- وضع أسس التنسيق بين جميع الشركاء والقائمة على نهج المؤسسات المتعددة بهدف توفير خدمات متكاملة وشاملة مما يتطلب وضع إجراءات موثقة وتحديد الأدوار والمسؤوليات لسد الثغرات ومنع الازدواجية.
- رسم الخطوط العامة لعملية الوقاية- الحماية من العنف القائمة على نهج المؤسسات المتعددة.
- وضع الأسس لعملية متابعة وتقييم البرامج والخدمات المقدمة.
- إيجاد لغة مشتركة بين المختصين والعاملين في مجال حماية الأسرة بهدف ضمان اتساق برامج وأنشطة جميع الجهات العاملة في هذا المجال من خلال وضع تعريف لجميع

المصطلحات المستخدمة وقائمة بالمؤشرات الدالة على وقوع العنف لتساعد مقدمي الخدمات على الكشف المبكر عن حالات العنف الأسري.

ويعرض الإطار التوجه العام لسياسات وبرامج حماية الأسرة والخطوط العامة للخدمات الواجب تنفيذها عند تطبيق الإطار الوطني وستترجم الخطة الاستراتيجية هذا التوجه إلى أهداف وأنشطة وستحدد مؤشرات الأداء لكل نشاط وآلية متابعته وتقييمه، وبناءً على هاتين الوثيقتين ستقوم المؤسسات الشريكة بوضع خططها السنوية المفصلة وآليات المتابعة والتقييم لهذه الخطط.

ومع أن وثيقة الإطار الوطني توفر مرجعاً نظرياً وعملياً هاماً للجهات العاملة في مجال الحماية والوقاية والعاملين فيها حول موضوع العنف الأسري بشكل عام إضافة إلى الإجراءات والخطوات العملية المحددة الواجب اتخاذها للتعامل مع الحالات وقنوات العمل التشاركي، إلا أن التزام المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حماية الأسرة بنظام الإحالة والعمل التشاركي الوارد في الإطار ما زال ضعيفاً وبحاجة للتعزيز والترسيخ على أرض الواقع.

تقرير وضع الأطفال في الأردن ٢٠٠٦/٢٠٠٧

بُنِيَ التقرير على المحاور الرئيسية التي اعتمدتها الخطة الوطنية للطفولة - الصحة والحياة الآمنة، والنماء وبناء القدرات، وحماية الأطفال في الظروف الصعبة- إضافة إلى محوري الإعلام والمتابعة والتقييم اللذين دُمجا في جزء واحد مع موضوعات أخرى متعلقة بالمحاور الرئيسية.

ويتكون التقرير من الأجزاء التالية:

الجزء الأول "السياق" يوفر عرضاً شاملاً حول المملكة الأردنية الهاشمية؛ يركز على موقعه في المنطقة والبيئات الداخلية والديموغرافية، والحاكمية والعوامل الاقتصادية والثقافية التي تؤثر على حياة الأطفال والنساء على المستوى الوطني والمحلي (المحافظات) وعلى مستوى بيئتهم المنزلية، ويركز على الجهود الوطنية الخاصة بتنفيذ حقوق الأطفال والنساء من خلال مبادرات السياسات والتشريعات إضافة إلى التوسع في تقديم الخدمة لضمان التغطية الشاملة.

الجزء الثاني "ضمان الحياة الصحية" يبحث في القضايا الصحية والتغذية من حيث تأثيرها على نوعية صحة الأمهات والأطفال واتجاهات بقائهم، ويركز على الإنجازات المتحققة والمجالات العالقة أو المستجدة التي تتطلب الاهتمام والمعالجة.

الجزء الثالث "النماء والتعليم والمشاركة" يبين اتجاهات توافر خدمات التعليم والمشاركة فيها بدءاً من الطفولة المبكرة ثم التعليم الأساسي (الابتدائي والثانوي)، ويأخذ نظرة أشمل للنماء من مجرد التعليم النظامي تشمل تأثير البيئة المنزلية على التعليم والنشاط الاجتماعي للأطفال إضافة إلى الخيارات المتوافرة للترفيه والمشاركة في الأنشطة الجماعية الاجتماعية والثقافية داخل المدرسة والمجتمع.

الجزء الرابع "حماية الأطفال" يغطي الأبعاد المتعلقة بالفئات المختلفة للأطفال المعرضين للخطر والأقل حظاً المحرومون من الرعاية الوالدية والأطفال العاملين وضحايا الإهمال والإساءة والعنف والذين هم في نزاع مع القانون وذوي الإعاقة والمدمنين على المخدرات وأطفال العائلات اللاجئة.

الجزء الخامس "الشراكة من أجل حقوق الأطفال" يوفر استعراضاً وأمثلة لشراكات ايجابية للأطفال وبمشاركتهم.

وقد أتبع كل جزء في التقرير باستعراض للتحديات المتعلقة به والخطوات المستقبلية (الطريق للأمام) المقترحة للتعامل مع تلك التحديات، إلا أنه لم يضع خطة تفصيلية لذلك.

الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري في الأردن (٢٠٠٩)

تعد الإستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري في الأردن، الوثيقة الأولى التي تسعى لمأسسة الإرشاد الأسري، وتهدف لإيجاد نظام متكامل للإرشاد في الأردن للمساهمة في تحسين مستوى التواصل بين أفراد الأسرة الأردنية، وتحقيق استقرارها ورفاهها، من خلال تسليحها بالمهارات اللازمة وتوجيهها للتعامل مع كافة القضايا والمشكلات التي تواجهها.

وتتناول الإستراتيجية التي تم أعدادها بجهد تشاركي مع أصحاب الاختصاص من الجامعات الأردنية، والمؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، والبالغ عددها (٤٠) مؤسسة؛ ستة محاور رئيسة، يتضمن كل منها جانباً من جوانب مأسسة الإرشاد الأسري، وي طرح كل محور القضايا التي

تستوجب التدخل لتحسين نوعية ومستوى الخدمات المقدمة للأسرة الأردنية وبما يسهم في تحقيق الرفاه والتمكين للأسر، وذلك وفق أولويات القضايا والنشاطات التي ينبغي إقرارها والعمل على تنفيذها، بما يضمن إيجاد نظام متكامل للإرشاد الأسري في الأردن. حيث اشتملت المحاور على العديد من القضايا القانونية والمعرفية وبناء القدرات، والتطوير المهني، بالإضافة إلى قضايا الإعلام المتخصص وهي على النحو الآتي:

- المحور الأول: التشريعات ذات العلاقة بالإرشاد الأسري
- المحور الثاني: إجراءات وبروتوكولات الإرشاد الأسري
- المحور الثالث: برامج وخدمات الإرشاد الأسري
- المحور الرابع: التطوير المهني للإرشاد الأسري
- المحور الخامس: الإعلام، والتوعية، وحشد الدعم للإرشاد الأسري
- المحور السادس: آليات المتابعة والتنسيق للإرشاد الأسري

وعرضت الاستراتيجية تحليلاً لواقع الإرشاد الأسري في الأردن من خلال الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات العاملة في هذا المجال. إلا أنه لم يتم وضع خطة تنفيذية تحدد الأنشطة والإجراءات الواجب على المؤسسات القيام بها ضمن إطار زمني ليتم من خلاله متابعة وتقييم بنود الاستراتيجية، وإنما تم إعدادها كأحدى السياسات المهمة التي تساهم في تأسيس مهنة الإرشاد الأسري في الأردن.

الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١١-٢٠١٥

في ضوء نتائج دراسة تقييم المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للشباب (٢٠٠٥-٢٠٠٩) وكذلك نتائج تحليل واقع بيئة منظومة الحركة الشبابية في الأردن، ونتائج استقصاء ما يريده الوطن للشباب، وما يريده الشباب من الوطن، من خلال نتائج جلسات العصف الذهني مع قادة الشباب في المركز والميدان، والحلقات النقاشية التي قادها مستشارو المحاور مع مجموعات بؤرية تمثل الشباب في أماكن تواجدهم وخصائصهم التعليمية والجسمية وغيرها، وكذلك نتائج دراسة مسح واقع وتطلعات الشباب التي تم تنفيذها بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، والتي شملت الفئات العمرية من ١٢-١٦، ومن ١٦-١٨، ومن ١٨-٣٠ عاماً، أمكن تحديد المحاور العشرة الرئيسة

الآتية للمرحلة الثانية من (الاستراتيجية الوطنية للشباب في الأردن ٢٠١١-٢٠١٥): محور الشباب والحقوق المدنية والمواطنة، الشباب والمشاركة المجتمعية، محور الشباب والنموذج الأردني الخاص في بناء الشخصية الشبابية، محور الشباب والأصالة والحدثة، محور الشباب والحاكمية الرشيدة، محور الشباب والتنمية الشاملة المستدامة، محور الشباب والتغيير الحقيقي ومحركات التغيير، محور الشباب والأمن الناعم (الأمن الإنساني)، الشباب والأمن الوطني والسلامة الوطنية، محور الشباب والبيئة الآمنة.

وتم تحديد عدد من الجوانب التطبيقية ضمن كل من المحاور إضافة إلى الكلفة المتوقعة لكل من المحاور على مدى سنوات تنفيذ الاستراتيجية الخمس.

الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ٢٠١١

تم تطوير هذا الإطار بهدف تشكيل وثيقة مرجعية وطنية تحدد أسس التعامل مع حالات عمل الأطفال والأدوار والمسؤوليات الواجب على الجهات المختلفة تبنيها لتقديم الخدمات للأطفال العاملين وأسرههم بصورة متكاملة شمولية لحماية الطفل من الانخراط في العمل وعادته إلى مكانه الطبيعي على مقاعد الدراسة.

وتشتمل وثيقة الإطار الوطني على الفصول التالية:

١. الخلفية العامة التي توفر وصفاً للسياق العالمي والوطني لمشكلة عمل الأطفال وعواقبها على الطفل والمجتمع، واستعراضاً للمبادرات الوطنية والاستراتيجيات والسياسات والخطط التي اختتمت بقضايا الأطفال العاملين في سياق الوضع القائم المعتمد في الوزارات للتعامل مع الأطفال العاملين، كما يستعرض هذا الفصل الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بعمل الأطفال والتي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية والقوانين الأردنية الخاصة بعمل الأطفال.

٢. المصطلحات المتعلقة بعمل الأطفال بما فيها تعريف وطني موحد لعمل الأطفال والأطفال

الملحقين بالعمل بهدف إيجاد لغة مشتركة معتمدة من قبل كافة العاملين في هذا المجال.

٣. عملية الوقاية من عمل الأطفال وأهميتها كجزء لا يتجزأ من المنظومة المتكاملة لحماية

الأطفال من العمل.

٤. عملية الاستجابة لمكافحة عمل الأطفال عبر التعليم ابتداءً بالكشف والتبليغ وانتهاءً بالتقييم.
٥. المتابعة والتقييم وما يتضمنه ذلك من إعداد للتقارير الدورية وضرورة وجود جهة تنسيقية تعمل على متابعة الأدوار.
٦. نتائج تجربة الإطار الوطني لعمل الأطفال الذي نفذ في الميدان في عدد من المحافظات والذي هدف إلى الخروج بالسيناريو الأمثل لأسس الاتصال وتوضيح العلاقات بين الوزارات المعنية إضافة إلى استعراض بعض الحالات التجريبية وتفصيلها.

الملحق (٢) أسئلة الدراسة

الأسئلة التي تم طرحها في اللقاءات الفردية مع ضباط الارتباط

١. هل ساهمت الخطة في تحقيق تغييرات على مستوى التشريع والسياسات المتعلقة بالطفولة؟
٢. هل نتج عن تنفيذ الخطة استحداث هياكل أو أطر مؤسسية جديدة أو وضع آليات تنسيق مؤسسية بين الهياكل المؤسسية القائمة؟
٣. ما هي هذه الهياكل أو الآليات (استعراض الأدوار وطبيعة تنفيذ الآليات والنتائج المتوقعة...؟)
٤. هل تمكنت الهياكل أو الآليات المستحدثة من تحقيق النتائج المرجوة منها؟
٥. هل تمكنت الجهات المختلفة من إدماج أهداف الخطة ضمن وظائفها الأساسية؟ ويرتبط ذلك بالاستدامة المؤسسية واستدامة توافر الموارد المالية والبشرية؟
٦. هل تمكنت الجهات المختلفة من إنجاز الخطة من حيث تحقيق نسب الإنجاز المطلوبة ضمن الموارد المتاحة والإطار الزمني المحدد؟
٧. إلى أي حد التزمت الجهات المعنية بالدور المطلوب منها من حيث متابعة وتقييم بنود الخطة المتعلقة فيها، وتقديم المعلومات والتقارير اللازمة للمجلس حول ذلك؟
٨. ما هي الصعوبات التي واجهتها تلك الجهات في موضوع المتابعة والتقييم وتقديم التقارير؟
٩. اقترح حالة نجاح وحالة تعثر من بين أنشطة ومشاريع الخطة للعمل على تحليل أسباب النجاح أو التعثر واستخلاص الدروس من ذلك.

الأسئلة التي تم طرحها على المشاركين في اجتماعات المجموعات البؤرية

أولاً: الجانب التشريعي والسياسات:

١. هل ساهمت الخطة في تحقيق تغييرات على مستوى التشريع والسياسات المتعلقة بالطفولة؟
٢. ما هي المساهمات التي حققتها الخطة الوطنية للطفولة على مستوى السياسات والتشريعات المتعلقة بقضايا الطفل؟

ثانياً: الجانب المؤسسي:

١. هل نتج عن تنفيذ الخطة استحداث هياكل أو أطر مؤسسية جديدة أو وضع آليات تنسيق مؤسسية بين الهياكل المؤسسية القائمة؟
٢. ما هي الهياكل والأطر المؤسسية التي نتجت عن تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية للطفولة؟
٣. مدى فعالية ومساهمة الآليات المتبعة للتنسيق لدى المؤسسات؟
٤. ما هي الآليات المقترحة لعملية التنسيق بين مختلف الجهات العاملة في مجال الطفولة؟
٥. هل تمكنت الجهات المختلفة من إدماج أهداف الخطة ضمن وظائفها وبرامجها الأساسية؟ وهل تمكنت من توفير الموارد البشرية والمادية لذلك؟
٦. ما مدى ربط الجهات المنفذة للخطة الوطنية للطفولة بالأهداف والبرامج التي تعكس استراتيجية الوزارة و/أو المؤسسات؟
٧. ما مدى توافر الموارد البشرية والمادية لتنفيذ تلك الأهداف؟
٨. هل توافرت الإرادة السياسية والتنفيذية في المؤسسات المعنية لدعم تنفيذ الخطة؟
٩. ما هو مستوى الدعم المقدم من صناع القرار في تنفيذ أهداف الخطة الوطنية للطفولة؟

ثالثاً: التواءم مع الأولويات الوطنية والتغيرات:

١. هل عكست الخطة الأولويات الوطنية للقطاعات المختلفة المعنية بالطفولة؟ وهل كان ذلك صحيحاً طيلة فترة تطبيق الخطة؟ (أمثلة: تأثير التغيرات في المناخ السياسي والاقتصادي الاجتماعي داخلياً وخارجياً، تأثير تزايد الضغط على الخدمات والموارد نظراً لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين)
- من المفترض بأن يكون هنالك ربط بين الأولويات الوطنية ومحاور أو أهداف الخطة الوطنية للطفولة، كيف تم الربط اذا كان هنالك ربط؟
- ما هي الاساليب والطرق و/أو الدراسات التي يتم من خلالها ربط التطورات التي تجري على أرض الواقع وخصوصاً مع التغيرات التي تطرئ بشكل سريع؟ (أمثلة: تأثير التغيرات

في المناخ السياسي والاقتصادي الاجتماعي داخلياً وخارجياً، تأثير تزايد الضغط على الخدمات والموارد نظراً لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين)

رابعاً: جانب العدالة

١. هل راعت الخطة في إعدادها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها جوانب العدالة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، الجندر، الاحتياجات الخاصة؟
٢. ما هو مستوى العدالة المتبعة خلال إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة الوطنية للطفولة لقضايا التوزيع الجغرافي والجندر، والاحتياجات الخاصة، وحقوق الإنسان؟

خامساً: جانب المتابعة والتقييم:

١. ما هي آليات المتابعة والتقييم المتبعة من قبل الجهات المنفذة للخطة الوطنية للطفولة؟
٢. هل كانت آلية متابعة وتقييم الخطة داخل المؤسسات المعنية وبينها وبين المجلس واضحة للمعنيين؟ وهل كانت تلك الآلية ملائمة وقابلة للتطبيق؟
٣. ما هو تقييمكم للآلية المتابعة والتقييم المتبعة من قبل المجلس مع الجهات المنفذة؟
٤. هل التزمت المؤسسات المعنية بالدور المطلوب منها من حيث متابعة وتقييم بنود الخطة المتعلقة فيها، وتقديم المعلومات والتقارير اللازمة للمجلس حول ذلك؟ ما مدى الخبرات المتوفرة لدى ضباط الارتباط في تنفيذ آلية المتابعة؟
٥. ما هي الصعوبات التي واجهتها تلك المؤسسات في موضوع المتابعة والتقييم وتقديم التقارير؟

سادساً: التوصيات:

١. ما هي المقترحات والتوصيات التي تقترحون أخذها بعين الاعتبار في عملية التخطيط للمرحلة القادمة؟ مع الإشارة إلى تكاملية كافة الخطط والأطر الوطنية المتعلقة بالطفولة وكيفية تجنب التكرار أو الازدواجية فيما بينها.
٢. ما هي المتطلبات اللازمة (على مستوى المؤسسات الشريكة والمجلس) لمتابعة وتقييم الخطة بشكل يضمن تنفيذ بنودها بشكل جيد ومرن وفعال؟

٣. ما هي توصياتكم المتعلقة بإجراءات وأنشطة المرحلة القادمة من الخطة لتتناسب مع
مُتطلبات ومُستجدات العصر؟

الملحق (٣) ملخص اللقاءات الفردية مع ضباط الخطة الوطنية للطفولة في الوزارات الشريكة

وزارة التربية والتعليم

١٠ أيلول ٢٠١٢

المشاركون: نهى العقرباوي، عضو قسم رياض الأطفال

سامر الحج أحمد، عضو المتابعة والتقييم

- تم استعراض بعض النتائج المتحققة في مجال رياض الأطفال حيث تم تطوير وإصدار الإطار العام والنتائج العامة والخاصة لمنهاج رياض الأطفال الذي تستخدمه معلمات الروضة التابعة للوزارة.
- لم يذكر المشاركون إنجازات تتعلق بالجانب التشريعي.
- تم استعراض الصعوبات الخاصة بالحصول على المعلومات داخل الوزارة وخاصة من الوحدات الأخرى،
- عدم معرفة المعنيين في الأقسام المختلفة بالخطة الوطنية للطفولة
- لدى السؤال عن حالات النجاح الممكن تحديدها للتحليل، تم اقتراح التنمية في مجال الطفولة المبكرة ولو أن ذلك لا يعزى بشكل مباشر للخطة
- صعوبة المتابعة والتقييم، توصية بأن تكون وحدة المتابعة والتقييم التي يفترض أن تتوفر لديها البيانات المختلفة هي نقطة الارتباط مع المجلس، أو أن يتم تعيين أكثر من ضابط ارتباط واحد، مثلاً في كل إدارة.
- أن تتم المتابعة بشكل مستمر.

مثال من الاجتماع بخصوص آلية المتابعة: الشخص المفوض من قبل السيد فاروق حمد (ضابط الارتباط الأصلي) لا يعرف أي شيء عن الخطة ولا يعرف ما هي المهمة المطلوبة من ضابط الارتباط، وطلب الانسحاب من الاجتماع لعدم معرفته بالموضوع، ويشير ذلك مباشرة إلى إعادة النظر في آلية اختيار ضباط الارتباط وضرورة وجود معايير محددة لذلك.

وزارة الصحة

١٢ أيلول ٢٠١٢

المشاركون: د. خولة حياصات، رئيس قسم صحة المرأة والطفل

د. ملاك العوري، رئيس قسم الإشراف والمتابعة

- عدم معرفة المعنيين الحاليين بالطفولة من داخل الوزارة بالخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣
- لم يتم التطرق إلى إنجازات محددة في الجانب التشريعي
- عدم توفر البيانات اللازمة لمتابعة تطور العمل على الخطة داخل الوزارة
- بعض المؤشرات غير مناسبة للأهداف المرتبطة بها
- عدم اتباع أسس علمية لتطوير المؤشرات
- وسائل التحقق غير مذكورة دائماً
- الكلف الموضوعة في الخطة غير واقعية
- لم تتم متابعة الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ منذ إعدادها وحتى بدء العمل على إعداد تقرير العام ٢٠٠٩
- خطة الوزارة الاستراتيجية للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢ شارفت على الانتهاء ويتم حالياً الإعداد للخطة القادمة، وحذا لو تم توحيد دورات التخطيط بين الخطط الوطنية المتعلقة بالطفولة وخطط الوزارات.
- صعوبة الحصول على المعلومات
- صعوبة الحصول على مخصصات في الموازنة للقيام بالإجراءات المقترحة لتحقيق أهداف الخطة الوطنية للطفولة
- يجب أن يكون هناك متابعة مستمرة مع تحديد مواعيد تقديم التقارير، والمسؤولية ..
- يجب أن يتم اختيار ضباط الارتباط حسب معايير محددة تتضمن قدرتهم على تقييم المعلومات المقدمة إليهم من الأقسام المختلفة
- دور القطاع الخاص والقطاع التطوعي (جمعية طب الأطفال، ونقابة الأطفال، وجمعية المستشفيات الخاصة).
- من معوقات تحقيق النتائج المرجوة تشتت المهام المتعلقة بقطاع الطفولة بين أكثر من دائرة في داخل الوزارة الواحدة مما يزيد صعوبة تحديد المسألة وتحقيق النتائج.
- لغايات المرحلة القادمة يجب التأكد من إشراك ممثلين من أصحاب القرار في المؤسسات المعنية إضافة إلى العاملين في الميدان حتى يكون التخطيط قائماً على أسس علمية وواقعية.

- في الحالات التي تكون فيها مسؤولية التنفيذ لأكثر من جهة واحدة يجب التأكد من توضيح الأدوار بشكل واضح.
- محاولة توحيد أو مواءمة دورة التخطيط بين الخطة والمؤسسات المعنية
- يمكن التفكير في أشكال أخرى للخطة، مثلاً إطار وطني يصف الوضع القائم ويضع الإطار العام المرجو تحقيقه على مدى زمني محدد لا يزيد عن ٥ سنوات، بحيث يتم تحديد الأهداف المؤمل تحقيقها والمؤشرات التي سيتم التحقق بناءً عليها على مستوى النتائج وليس على مستوى الإجراءات أو الأنشطة (التي يفترض أن تكون جزءاً من المهام المنتظمة للمؤسسات المعنية)، مع مراعاة أن تكون المؤشرات مُنسجمة مع المؤشرات الخاصة بالقطاع المعني (مثلاً القطاع الصحي) على المستوى الوطني.

- قام ضابط الارتباط بإرسال التقرير إلى المجلس، ولكنه غير متأكد من بعض الجوانب: مثلاً استكمال إجراء معين قد يكون وصل إلى نسبة عالية من الإنجاز لكنه لم ينجز نهائياً وبالتالي فإن النتيجة الممكن استخلاصها من تنفيذ ذلك الإجراء غير ممكنة حالياً.
- القسم المعني بالخطّة من وجهة نظر ضابط الارتباط هو قسم الاتصال من حيث اتصاله ببرامج التوعية والإعلام والعمل مع الأطفال، والقسم غير فاعل بالشكل المناسب باستثناء الحالات التي يقوم فيها الموظف المعني بأنشطة معينة وبمبادرة شخصية، لكن ليس هناك تخطيط عام لهذه الأنشطة.
- لا يوجد في الوزارة وحدة للمتابعة والتقييم.
- للمرحلة القادمة يقترح ضابط الارتباط تعميم الخطّة والتعريف بها في الوزارات والأقسام المعنية.
- اقتراح أيضاً بإصدار ملاحق لتحديث الخطّة مرة كل سنتين ومتابعتها بشكل أكثر انتظاماً.

- تقوم السيدة تغريد بدور ضابط الارتباط منذ شهر آذار ٢٠١٢، حيث قامت بإعداد تقرير إنجازات الوزارة الخاص بالخطة لعام ٢٠١١ وبدأت بالعمل على تقرير ٢٠١٢.
- معظم البرامج والأنشطة التي تقوم بها الوزارة ترتبط مباشرة بالأهداف الموضوعة لمحور الثقافة في الخطة؛ نشر كتب الأطفال، مسرح الأطفال، مهرجان أغنية الطفل.
- هناك تنسيق جيد مع المؤسسات الرسمية خاصة وزارة التربية والتعليم إضافة إلى القطاع الخاص والقطاع التطوعي؛ مثال: مراكز الأميرة سلمى التابعة لوزارة الثقافة والممول من المجلس العربي للطفولة والتنمية في القاهرة، ومؤسسة شومان، ومركز هيا الثقافي، ومتحف الأطفال، والأنشطة تنفذ في العاصمة والمحافظات.
- غطت الخطة قطاعات كثيرة ومهمة إلا أن المدة الزمنية لها طويلة، ويجب مراجعتها بشكل منتظم.
- يفضل أن يكون هناك أكثر من ضابط ارتباط في المؤسسة الواحدة.
- هناك نقص في الأنشطة التي تستهدف الأطفال ذوي الإعاقة على مستوى وزارة الثقافة ويمكن للخطة أن تشجع الوزارة على إدراج الأنشطة الموجهة لهم ضمن برامجها المعتادة.

- توفر الخطة وثيقة مرجعية شاملة تساعد العاملين في قطاع الطفولة على تحديد أهدافهم.
- تبذل الوزارة جهداً كبيراً لتطوير العمل والآليات اللازمة ولكن محددات الموارد المالية والبشرية تعيق تحقيق ذلك في كثير من الأحيان.
- الخطة الوطنية للطفولة غير معروفة بالشكل المطلوب بين المعنيين في الوزارة، ويبدو أنه لم يتم التعريف بها كما يجب.
- بعض المؤشرات الواردة في الخطة لم يكن بالإمكان قياسها قبل عام ٢٠٠٩ ضمن المعلومات والآليات المتوفرة في الوزارة آنذاك.
- المتابعة والتقييم في الوزارة تتم بشكل مركزي من خلال قسم التخطيط في الوزارة، حيث تقوم الأقسام بتقديم تقارير سنوية لتكون جزءاً من التقرير السنوي للوزارة.
- ليست هناك معرفة غير كافية بمفهوم وتفاصيل عملية المتابعة والتقييم (المؤشرات ومصادر التحقق).
- هناك صعوبة في الحصول على المعلومات من كافة الأقسام المعنية في الوقت المحدد.
- شاركت الوزارة مع المجلس الوطني لشؤون الأسرة في تطوير الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال إلا أن الإطار المقترح غير مطبق لغاية الآن.
- تغيير الوزراء السريع يؤثر على تطبيق الخطط والأطر الوطنية.
- يمكن أن تشير الخطة الوطنية للطفولة إلى الإطار الوطني لعمل الأطفال دون الدخول في تفاصيلها الكاملة (عدم التكرار أو الازدواجية).
- هناك حاجة للتدريب في مجال المتابعة والتقييم، وتوضيح الآلية الخاصة بالخطة.

الملحق (٤) ملخص اجتماعات المجموعات البورية

محور حماية الأطفال في الظروف الصعبة

٢٠١٢/١٠/١٦

المشاركون:

السيد عامر الحياصات/ نائب مدير الدفاع الاجتماعي/ وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة ريما حداد/ محلل موازنات/ الموازنة العامة

السيدة سهير المفلاح/ قسم المتابعة والتقييم/ وزارة التنمية الاجتماعية

السيدة أماني إدريس/ رئيسة قسم الحضانات/ وزارة التنمية الاجتماعية

فريق المجلس

المساهمة في التشريعات والسياسات:

■ تم تحقيق إنجازات في مجال تطوير تعليمات الاحتضان للأطفال وهي الآن في مرحلة الموافقات النهائية

■ صدور تعليمات دور الحماية/ نظام ترخيص دور حماية الأطفال والتعليمات النازمة لعملها

■ إقرار قانون العنف الأسري رقم ٦ لعام ٢٠٠٨

■ جرى العمل على تعليمات دور الأحداث

الجانب المؤسسي:

■ اعتماد الموازنة الموجهة بالنتائج والصديقة للطفل (تبين البنود المخصصة للطفل في موازنات الوزارات)

■ الخدمات المقدمة من خلال صندوق المعونة الوطنية

■ هناك أخطاء في صياغة الأهداف الفرعية في الخطة

■ ليس هناك توضيح للمهام المحددة أو آليات التنسيق بين الجهات المسؤولة عن تحقيق الأهداف المشتركة بين أكثر من جهة

■ هناك مشكلة في وضع المؤشرات أيضاً

■ يجب أن يتم تنسيق وضع المؤشرات للخطة والموازنة الصديقة للطفل

- يجب أن تتميز الخطة بالمرونة وأن تحتوي عنصر إدارة المخاطر حتى تتمكن من الاستجابة للتغيرات
- المخصصات غير كافية، يجب ربط الإنفاق مع الأهداف والنتائج والتأكد من واقعية المؤشرات الموضوعة

تحديد المخصصات المالية اللازمة للأنشطة المختلفة الواردة في الخطة لم يكن مدروساً.

- فعالية ضباط الارتباط ومتابعة مستمرة ودورية.
- هناك حاجة لنظام محوسب
- أن تتزامن الخطة الوطنية للطفولة مع الخطط الاستراتيجية للوزارات
- أن يتم استخلاص الجزء الخاص بالطفولة وأن يتم ربطه بمؤشرات الموازنة بالتعاون مع الوزارات
- أن يتم توجيه كتاب رسمي من رئاسة الوزراء لتوجيه الخطط الاستراتيجية للوزارة

محور الصحة والحياة الآمنة

٢٠١٢/١٠/١٧

المشاركون:

- د. خولة حياصات/رئيسة قسم الطفولة/ وزارة الصحة
- د. ملاك العوري/ رئيسة قسم المتابعة والتقييم/ وزارة الصحة
- د. بشير القصير/ رئيس قسم الصحة النفسية/ وزارة الصحة
- السيدة رندة نوباني/ اليونيسف
- فريق المجلس

التشريعات والسياسات:

- إلزامية الفحص الطبي قبل الزواج، فحص الأطفال حديثي الولادة

الأولويات:

- الخطة غطت كافة القضايا المتعلقة بالطفل ولم تأخذ الأولويات بعين الاعتبار
- أن تكون الخطة خطة إرشادية للجهات المعنية بتنفيذ الخطة

الفجوات:

- العدالة: الأشخاص ذوي الإعاقة، مواضيعهم موزعة بين الدوائر، كما أن التعريف الخاص بهم غير موحد داخل الوزارة ومع الوزارات الأخرى
- هناك فجوة في برامج التدخل المبكر، كما أن هناك حاجة إلى قاعدة معلومات فعالة ونظام إحالة وتحديد للأدوار بين الوزارات
- عدم معرفة المعنيين في الوزارة بالخطة

حين طُلب من بعض العاملين في الوزارة ممن شاركوا في إعداد الخطة الوطنية للطفولة أن يقدموا المعلومات اللازمة للتقارير أجابوا بأنهم لا يعرفون عن الخطة.

توصيات:

- توحيد المؤشرات مع مؤشرات الموازنة الصديقة للطفل
- يجب إعادة النظر في شكل الخطة أو هيكليتها بحيث لا تدخل في التفاصيل الخاصة بالإجراءات والأنشطة

■ ضرورة توضيح الأدوار لضمان التنسيق الفعال

ليس هناك تنسيق كاف داخل الوزارة نفسها، فما بالك إذا
كان التنسيق المطلوب بين أكثر من وزارة؟.

- وضع المؤشرات على أسس علمية وواقعية (بمشاركة المعنيين في الميدان وعلى مستويات التخطيط (من دوائر التخطيط في الوزارة المشاركة) إضافة إلى صانعي القرار
- أن تعكس استراتيجيات الوزارة وخططها وأن يشارك المجلس في عملية إعداد الخطط الاستراتيجية للوزارات
- التأكد من توفير خبير في التخطيط الاستراتيجي عند إعداد الخطة القادمة

محور النماء وتنمية القدرات

٢٠١٢/١٠/١٨

المشاركون:

السيدة أميرة الشعر / قسم المتابعة والتقييم / وزارة التربية والتعليم

السيد رائد الرواشدة / مندوب الموازنة العامة للوزارة

د. عالية العربيات / مديرة الطفولة في الوزارة

السيدة نهى العقرباوي / قسم الطفولة

السيدة منى عباس / مشروع تطوير الطفولة المبكرة في الوزارة / مؤسسة إنقاذ الطفل

السيد رامي العلونة / دائرة الموازنة العامة

التشريعات والسياسات والجانب المؤسسي:

- مشروع نحو بيئة تعليمية آمنة
- إنشاء مديرية خاصة بالطفولة
- من عام ١٩٩٩ كان هناك ١٥ روضة تديرها الوزارة: الآن ٢٠١٢ هناك ١٠٦٠ روضة
- تم تطوير معايير البنية التحتية للروضة والكفايات المطلوبة لمعلمات رياض الأطفال ومعايير القبول فيها وتم تدريب المعلمات
- تم إعداد مسودة تعليمات رياض الأطفال
- صدر في ٢٠١١ تقرير السياسات المتعلقة برياض الأطفال وقام فريق وطني بإعداد بدائل للسياسات والوزارة بصدد وضع البدائل موضع التنفيذ لكنها تصطدم بعدم توافر العامل المادي
- يتأثر الدعم لبرامج الطفولة بتغيير الوزراء المتكرر
- يجب أن يكون للمجلس الوطني قوة أكبر في التأثير على الوزارات
- يجب أن تنعكس الخطة الوطنية في خطط الوزارات
- لابد من نشر نتائج التقرير المتعلق بالإنجازات الخاصة بميثاق حقوق الطفل
- هناك حاجة لتطوير نظام جودة لرياض الأطفال بحيث يشمل كفايات العاملين فيها والمعايير المهنية لكافة العاملين مع الأطفال ومتطلبات الأمان ومراعاة حقوق الطفل وتحديث قاعدة المعلومات الخاصة برياض الأطفال الحكومية في الأردن

- الكشف المبكر عن الأطفال ذوي التأخر النمائي والمعرضين للخطر والأطفال ذوي الإعاقة والموهوبين والمحتاجين لرعاية خاصة
- هناك عمل مع اللاجئين السوريين/ تم فتح مدارس ورياض أطفال ويتم تنفيذ تدريب على مهارات الدعم النفس اجتماعي مما يشكل ضغطا على الموارد كالأبنية والكوادر
- مراجعة البرنامج الوطني لدمج الأطفال المحتاجين للتربية الخاصة
- فيما يتعلق برياض الأطفال، يتم التركيز على مناطق الفقر بشكل كبير، وليست هناك فروقات في التركيز بين الإناث والذكور

نسب الالتحاق في كافة المراحل متعادلة مع زيادة بسيطة في نسب التحاق الإناث.

- دور المتابعة والتقييم وإدارات التخطيط في الوزارة
- أهمية صياغة المؤشرات بشكل علمي وواقعي والربط مع مؤشرات الموازنات الصديقة للطفل
- ربط المؤشرات مع مؤشرات الخطط الاستراتيجية للوزارات
- الحاجة إلى نظام إلكتروني للمتابعة
- قيام المجلس بدور تنسيقي أكبر بين الوزارات المختلفة وفي مجال الدراسات والأبحاث
- تفعيل مشاركة المجتمع المحلي

الملحق (٥): تقرير المرحلة الثانية من تقييم الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣

لتعزيز عملية التخطيط للخطة الوطنية للطفولة في المرحلة القادمة وربطها بالتخطيط التنموي في المملكة بشكل عام، وبناءً على توصيات المرحلة الأولى من التقييم، قام فريق التقييم باستعراض السياق العام لعملية التخطيط الاستراتيجي في الدولة الأردنية خلال العقد الأخير، وعلاقة ذلك بالخطة الوطنية للطفولة وعملية التخطيط لها. وقد استقيت المعلومات من اللقاءات التي عقدها فريق التقييم مع مدراء التخطيط في كل من وزارات التخطيط والتعاون الدولي والصحة والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية والعمل، ومن مراجعة بعض الوثائق ذات العلاقة والتي تم الرجوع إليها من خلال المواقع الإلكترونية للوزارات.

الأجندة الوطنية

يعتمد التخطيط الاستراتيجي في الدولة الأردنية على منطلقات أساسية مستمدة من الدستور الأردني والأهداف والأولويات الوطنية التي تحددها مراجع وطنية من أهمها وثيقة كلنا الأردن والأجندة الوطنية والاستراتيجيات الوطنية الخاصة بقطاعات بعينها. وقد تم تطوير الأجندة الوطنية^{١٢} بناءً على توجيهات ملكية صادرة في عام ٢٠٠٥ تم على إثرها تشكيل لجنة توجيهية ممثلة للحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية. وتمثلت الأهداف العريضة للأجندة الوطنية في ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتحقيق العدل والمساواة، وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان واعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية في جميع الأزمنة والظروف، والعمل على تحقيق مجتمع المعرفة والرفاه الاجتماعي. ولتحقيق هذه الأهداف ركزت اللجنة التوجيهية على ثمانية محاور رئيسية، وتم تشكيل فريق عمل فني لكل من تلك المحاور للقيام بمراجعة معمقة للتحديات الخاصة بكل منها ووضع المبادرات لمعالجتها، وتم بناءً على هذه الخطوات إعداد الأجندة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠١٥ التي يتم حالياً العمل

¹² الأجندة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠١٥

على تحديثها لتغطي فترة زمنية تصل إلى عام ٢٠١٧ وما بعد ذلك. وتمثلت هذه المحاور في ما يلي:

١. محور التنمية السياسية والمشاركة
٢. محور التشريع والعدل
٣. محور تعميق الاستثمار
٤. محور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي
٥. محور دعم التشغيل والتدريب المهني
٦. محور الرفاه الاجتماعي
٧. محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع
٨. محور رفع مستوى البنية التحتية

وقد أدرجت الأجندة الوطنية الجانب المتعلق بالرعاية الصحية ضمن محور الرفاه الاجتماعي وتم تحديد المبادرات التالية ضمن هذا الجانب: **(ويرتبط ذلك بمحور تأمين الصحة والحياة الآمنة في الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣)**

١. تطوير سياسات القطاع الصحي وتحسين إطار العمل المؤسسي.
٢. شمول كافة الأردنيين بالتأمين الصحي من خلال إيجاد نظام تأمين صحي كفؤ.
٣. تحسين كفاءة التشغيل لنظام الرعاية الصحية العامة وتطبيق معايير الجودة.
٤. تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ.
٥. تعزيز أنماط الحياة الصحية في مجال الطب الوقائي.
٦. ضمان توفر الكوادر الطبية المؤهلة.

كما أدرج الجانب المتعلق بالتعليم العام ضمن محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، وتم تحديد المبادرات التالية لمعالجة التحديات في هذا الجانب: **(ويرتبط ذلك بمحور النماء وتنمية القدرات في الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣)**

١. تشكيل مجلس اعتماد وضبط جودة مؤسسات التعليم العام يتبع الهيئة الوطنية للاعتماد وضبط جودة المؤسسات التعليمية.
٢. تعزيز التوجه نحو اللامركزية واعتماد منهجية شاملة للتقييم والتطوير.
٣. التوسع في إنشاء رياض الأطفال التابعة للقطاع العام والتركيز على المناطق الفقيرة والمناطق النائية.
٤. تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي.
٥. توسيع فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي.
٦. زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة التعليم المهني وتطوير البرامج والمناهج لتلبية متطلبات السوق.

البرنامج التنفيذي التنموي ٢٠١١-٢٠١٣

بناءً على ما تقدم وترجمة للأهداف العامة لمحاور الأجندة الوطنية أعدت الحكومة البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وتبعه البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام من ٢٠١١-٢٠١٣ والذي يمثل خطة عمل الحكومة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة التي يغطيها البرنامج^{١٣}، وقد تم إعداده بنهج تشاركي حيث تم تشكيل (١٤) فريق عمل قطاعي على مستوى الأمناء والمدراء العامين لإعداد محاور البرنامج، ضم كافة الوزارات والمؤسسات المعنية والتي بلغ عددها (١١٤) جهة، كذلك تم تشكيل لجنة توجيهية برئاسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي وعضوية رؤساء الفرق القطاعية ومدير عام الموازنة العامة لضمان التنسيق والتوافق بين القطاعات المختلفة لتحقيق الأهداف الوطنية.

واعتمدت فرق العمل على إجراء التحليل القطاعي للمحاور المختلفة وتحديد التحديات والأهداف بعيدة وقصيرة المدى، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات من خلال البرامج والمشاريع والأنشطة المطلوبة، واستندت عملية الإعداد إلى مرجعيات شملت كتاب التكليف السامي والمبادرات الملكية والأجندة الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية المختلفة، مع مراعاة إدماج العناصر المرتبطة بعدد من

¹³ آلية إعداد البرنامج التنفيذي التنموي (وثيقة صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي) ومقابلات التقييم

السياسات والاستراتيجيات العامة والمتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها، ووثيقة سياسات الفرصة السكانية، وإستراتيجية مكافحة الفقر من خلال التنمية المحلية، ومراعاة مواعمة النوع الاجتماعي في جوانب البرنامج المختلفة.

يوفر البرنامج شمولية وتكامل للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتي وصل عددها إلى (٢٤) قطاعاً، وربطها ضمن المحور الواحد. وتضمن قطاعات جديدة لم تكن واردة ضمن البرنامج السابق ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩، كقطاعات التنمية المحلية وتطوير القطاع العام، والقطاع النقدي والخدمات المالية، وتم تحديد الأولويات للبرنامج من منظور قطاعي للثلاث سنوات القادمة وضمن خصوصية كل قطاع، وقد احتوى البرنامج على حوالي (٦٠٠) مؤشر لقياس الأداء مما يسهل عملية متابعة وتقييم البرنامج، حيث تتم المتابعة ضمن نظام المتابعة المحوسب في الوزارة ويتم إصدار تقرير كل ثلاثة شهور وتقرير تقييمي كل سنة وذلك مقابل معلومات خط الأساس التي تم تحديدها في عام ٢٠٠٦.^{١٤}

وقد حدد البرنامج سبعة محاور رئيسية للعمل وأربعة وعشرين قطاعاً ضمن المحاور السبعة على النحو التالي:

المحور	القطاع
التشريع والعدل	القضاء
	التشريع
تحسين وتطوير بيئة الأعمال	قطاع الاستثمار والصناعة والتجارة
	قطاع الزراعة
	قطاع السياحة
الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية	تطوير القطاع العام
	قطاع المالية العامة
	القطاع النقدي والخدمات المالية

مقابلة فريق التقييم مع مدير مديرية البرامج والمشاريع في وزارة التخطيط والتعاون الدولي¹⁴

دعم التشغيل والتدريب المهني والتقني	دعم التشغيل والتدريب المهني
مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية	التنمية المحلية
الرعاية الصحية	
التنمية المحلية	
قطاع التعليم العام	
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع
قطاع الثقافة	
قطاع الشباب والرياضة	
قطاع النقل	
قطاع الأشغال العامة	رفع مستوى البنية التحتية
الأبنية الحكومية	
قطاع الإسكان	
قطاع المياه والصرف الصحي	
قطاع الطاقة والثروة المعدنية	
قطاع الاتصالات وتكنولوجيات المعلومات	
قطاع البيئة	

وكما يبين الجدول أعلاه أدرج قطاع الرعاية الصحية ضمن محور التنمية المحلية وحددت أولوياته في الآتي:

✓ توسيع مظلة التأمين الصحي، تحسين جودة الخدمات الصحية لا سيما في المراكز المكتظة بالسكان.

وحدد البرنامج المشاريع الرئيسية للقطاع كالتالي:

✓ استكمال إعادة تأهيل مستشفى البشير واستكمال مستشفيات المفرق وجرش وعجلون والزرقاء الجديد، تعزيز قدرات المستشفيات والعيادات في المحافظات وتعزيز القدرات في معالجة السرطان.

وحددت الأولويات الرئيسية لقطاع التعليم العام الواقع ضمن محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي كالتالي:

✓ الإسراع بتنفيذ ERFKE 2، توسيع برامج رياض الأطفال وتحسين وتطوير جودة بيئة المدارس الحكومية لضمان تكافؤ الفرص.

وحددت المشاريع الرئيسية للقطاع كالتالي:

✓ برنامج ERFKE 2، برامج لإنشاء مدارس جديدة ورياض أطفال في المدارس الحكومية.

أما قطاع الفقر والتنمية الاجتماعية فقد أدرج ضمن محور التنمية المحلية وحددت أولوياته في الآتي:

✓ الاستهداف الفعال للفئات الأكثر ضعفا وتزويدهم بمساعدات وطنية وأدوات تمكين.

كما حددت المشاريع الرئيسية للقطاع كالتالي:

✓ صندوق المعونة الوطني، وبرامج دعم المنظمات غير الحكومية، ومشاريع الرعاية والتنمية الاجتماعية.

الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للوزارات

تقوم كل وزارة بإعداد خطتها الاستراتيجية لمدة ثلاث سنوات، حيث تحدد الأهداف المؤسسية التي أنشأت الوزارة لتحقيقها وتستمد من التشريعات الخاصة بالوزارة ومن الأهداف الوطنية والقطاعية الواردة في الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي والاستراتيجيات الوطنية الأخرى ذات العلاقة بعمل الوزارة المعنية.

كما يتم تحديد أهداف الدوائر المختلفة في الوزارة بناءً على الأهداف المؤسسية إضافة إلى التوجهات والإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف وتؤدي هذه العملية إلى تطوير الخطة الاستراتيجية للوزارة.

بعد ذلك تقوم الدوائر والأقسام بإعداد خططها التنفيذية السنوية بناءً على أهدافها الواردة في الخطة الاستراتيجية.

علماء بأن الوزارات المختلفة قامت على مدى السنوات العشر الماضية بإعداد وثائق سياسات وخطط تطويرية واستراتيجيات أخرى ذات علاقة بعملها.

ويبين الشكل التالي رقم (١) تسلسل عملية التخطيط المذكورة أعلاه.

الشكل (١) تسلسل عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي

الأجندة الوطنية: تحديد الأهداف والأولويات الوطنية انطلاقاً من الدستور، التوجيهات الملكية، توصيات الهيئة التشريعية والتزامات الدولة، وبناءً على واقع المجتمع الأردني واحتياجاته وأولوياته. (٢٠٠٦-٢٠١٥ ويتم العمل الآن على تحديثها لتغطي الفترة لغاية ٢٠١٧ أو بعد ذلك)

البرنامج التنفيذي التنموي للحكومة: تحديد الأهداف القطاعية، والمبادرات والمشروعات اللازمة لتحقيقها، ومؤشرات الأداء التي يتم على أساسها متابعة تقدم العمل. (لمدة ثلاث سنوات)

الخطط الاستراتيجية على مستوى الوزارات:
- يتم تحديد الأهداف المؤسسية التي أنشأت الوزارة لتحقيقها وتستمد من التشريعات الخاصة بالوظائف الرئيسية للوزارة ومن الأهداف الوطنية والقطاعية المستمدة من الوثيقتين أعلاه ومن الخطط الاستراتيجية الوطنية الأخرى المتعلقة بعمل كل وزارة.
- كما يتم تحديد الأهداف الخاصة بالدوائر بناءً على الأهداف المؤسسية، والتوجيهات والإجراءات التي ستتبع لتحقيق هذه الأهداف وتشكل في مجموعها الخطة الاستراتيجية للوزارة. (لمدة ثلاث سنوات)

الخطط التنفيذية على مستوى الوزارات: تعد الدوائر والأقسام خططها التنفيذية بناءً على الأهداف المحددة للدوائر ضمن الخطة الاستراتيجية. (سنوياً)

أين تقع الخطة الوطنية للطفولة في سياق عملية التخطيط المذكورة أعلاه؟

أوردت الأجندة الوطنية مبادرات التوسع في إنشاء رياض الأطفال التابعة للقطاع العام والتركيز على المناطق الفقيرة والمناطق النائية، وتحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي، وتوسيع فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي ضمن المبادرات الخاصة بالتعليم العام المدرج ضمن محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع. ومع أن التعليم العام يشمل الأطفال من عمر ما قبل

المدرسة وحتى الثامنة عشر إلا أن وثيقة الأجندة لم تأت على ذكر الخطة الوطنية للطفولة أو قطاع الطفولة أو حقوق الطفل بشكل صريح، وينطبق ذلك على الجانب المتعلق بالرعاية الصحية ومكافحة الفقر ضمن محور الرفاه الاجتماعي، في حين تم مثلاً إدراج الجانب المتعلق بتمكين المرأة والإشارة إلى حقوقها بشكل مستقل وواضح ضمن محور التنمية السياسية والمشاركة.

وينطبق ما ذكر بخصوص الأجندة الوطنية على البرنامج التنفيذي التنموي، الذي تغطي الأهداف والمبادرات المتعلقة بقطاعاته المختلفة قطاع الطفولة بطبيعة الحال، فمثلاً، ترأس وزارة الصحة الفريق العامل على تطوير الأهداف القطاعية للقطاع الصحي وبالتالي يتم تضمين الأهداف الخاصة بالصحة والحياة الآمنة للأطفال، إلا أن الوثيقة لا تحتوي إشارات إلى الخطة الوطنية للطفولة أو إلى حقوق الطفل بشكل محدد.

وقد أفاد مدير مديرية البرامج والمشاريع في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بأن المجلس الوطني ليس عضواً في فرق العمل الخمس عشر التي تعمل حالياً على تحديث الأجندة الوطنية، وأوصى بضرورة مشاركة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في هذه المرحلة لضمان الأخذ بأهداف الخطة الوطنية للطفولة في الأجندة الوطنية، إضافة إلى المشاركة في الفرق القطاعية التي تعمل على تطوير البرنامج التنفيذي التنموي فيما يتعلق بالمحاور الرئيسية للخطة الوطنية للطفولة.

كما أشار مدير إدارة التخطيط والبحث التربوي في وزارة التربية والتعليم إلى ضرورة تواجد المجلس الوطني لشؤون الأسرة في اللجان القطاعية التي تعمل على تطوير البرنامج التنفيذي التنموي للدولة، إضافة إلى العمل على تقوية الشراكات مع الوزارات الكبيرة الفاعلة في مجال قطاع الطفولة والتركيز عليها لأنها الأقدر على تحقيق الإنجازات المطلوبة. واقترح أن يتم ذلك من خلال تشكيل لجان دائمة مع تلك الوزارات من المخططين الفنيين وممن لديهم صلاحية اتخاذ القرارات، أو من خلال تشكيل لجنة توجيهية عليا تجتمع بشكل منتظم على أن تضم الفنيين ومتخذي القرار. كما اقترح ضرورة العمل مع الدوائر المعنية بالطفولة في الوزارات المعنية في مرحلة إعداد خططها التنفيذية لضمان إدخال برامج محددة عند الضرورة (مثلاً إذا كان المجلس يخطط لمبادرات محددة مع وزارة التربية

والتعليم فمن الملائم أن يقوم مباشرة بالتنسيق مع مديرية الطفولة بالسرعة الممكنة لضمان إدخال تلك البرامج في خططها التنفيذية التي يتم العمل على تطويرها حالياً).

وقد أفاد مدراء التخطيط في كل من وزارات التخطيط والتعاون الدولي والصحة والتربية والتعليم والتنمية الاجتماعية والعمل بأن التخطيط الاستراتيجي على مستوى وزاراتهم يأخذ بعين الاعتبار الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣ وذلك من منطلق أن أهداف قطاع الطفولة متضمنة في الأهداف القطاعية المحددة في البرنامج التنفيذي التنموي ومنعكسة في البرامج والمشروعات المحددة لها، ولا يعني ذلك بالضرورة أن الأهداف أو المؤشرات أو الإجراءات تظهر بالشكل الذي وردت فيه في الخطة الوطنية للطفولة ضمن تلك البرامج والمشروعات والمؤشرات الخاصة بها في البرنامج التنفيذي.

وتبعاً لمدير التخطيط في وزارة الصحة فإنه يتم الرجوع إلى الخطة الوطنية للطفولة بوصفها إحدى الاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة وليس بشكل مستقل، بمعنى أن الخطة الاستراتيجية للوزارة لا تفصل الأهداف الخاصة بالطفولة لكن قضايا الطفولة تندرج ضمن الأهداف الفرعية للأهداف المؤسسية الكبيرة للوزارة المتمثلة في توفير الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الثانية، والتثقيف الصحي، وغيرها، ويقوم المعنيون في قسم الأم والطفل بإدخال المؤشرات المتعلقة بالخطة الوطنية للطفولة بما يتلاءم مع أهداف القسم.

وحسب مدير التخطيط الاستراتيجي والسياسات في وزارة العمل فإن مسودة الخطة الاستراتيجية للوزارة التي تعمل الوزارة على إنجازها حالياً تُدرج الخطة الوطنية للطفولة كأحدى المراجع التي اعتمدت عليها، ولدى السؤال عما يعنيه ذلك أفاد بأنه قد تمت قراءة الخطة والاطلاع عليها خلال عملية الإعداد، ولا يعني ذلك بالضرورة كما ذكر سابقاً أن أهداف الخطة ومؤشراتها مدرجة في الخطة الاستراتيجية بشكل محدد.

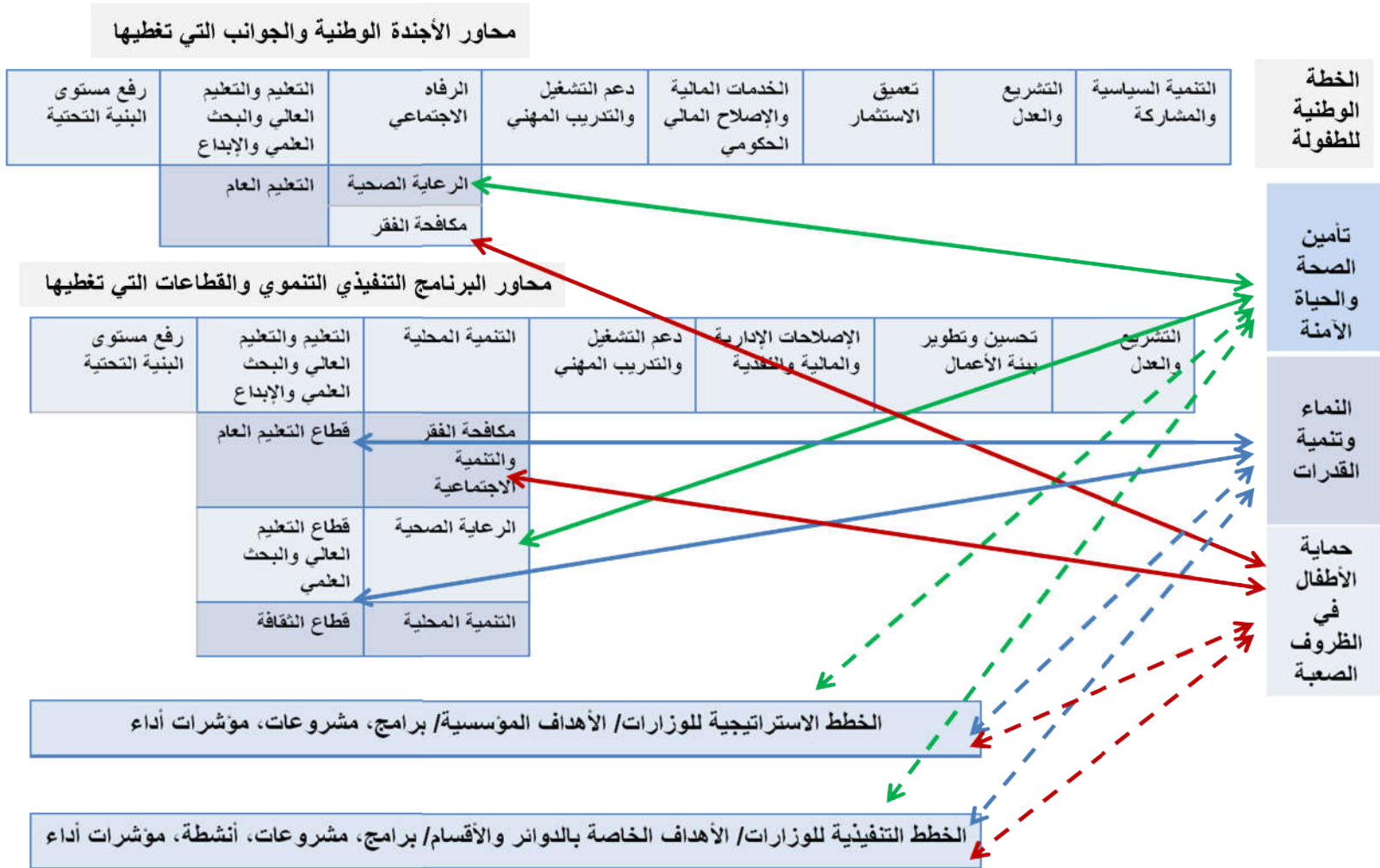
وينطبق الأمر على وزارة التربية والتعليم فمثلاً لم يدرج الإطار العام للسياسة التربوية الصادر عن الوزارة عام ٢٠٠٨ والمحدث عام ٢٠١٠، الخطة الوطنية للطفولة ضمن الاثنتي عشرة وثيقة مرجعية

التي تم الرجوع إليها لإعداد هذا الإطار، بالرغم من أن أهداف الخطة متضمنة بطبيعة الحال ضمن السياسة الاستراتيجية المتعلقة بتنمية الطفولة المبكرة الواردة في الإطار بشكل واضح.

وبالرغم مما ورد أعلاه من وجود أهداف الخطة الوطنية للطفولة في كافة وثائق الخطط المذكورة أعلاه إلا أن من المفيد أن تحتوي الأجندة الوطنية والبرنامج التنفيذي التنموي إشارات واضحة إلى قطاع الطفولة وضرورة الالتزام بحقوق الطفل والتوجهات الوطنية والدولية المتعلقة بذلك ضمن الأهداف الوطنية والأهداف القطاعية لضمان الالتزام بها في مراحل التخطيط اللاحقة على مستوى الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للوزارات المعنية.

وبين الشكل (٢) اللاحق المراحل التي تتبعها عملية التخطيط التنموي في الدولة والارتباط المطلوب تحقيقه بين الخطة الوطنية للطفولة والمحاور التي تغطيها عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي بشكل عام.

الشكل (٢): مراحل التخطيط الاستراتيجي التنموي والارتباط المطلوب مع الخطة الوطنية للطفولة



التوصيات العامة لمدراء التخطيط في الوزارات الشريكة الذين تمت مقابلتهم في المرحلة الثانية من التقييم

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

- ضرورة مشاركة المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عملية التخطيط الاستراتيجي التتموي ابتداءً من مرحلة تحديث الأجندة الوطنية لضمان تحقيق تضمين أهداف الخطة الوطنية للطفولة في عملية التخطيط على كل المستويات.

وزارة الصحة

- مشاركة المعنيين على مستوى رؤساء الأقسام في التخطيط، ومديرية الأم والطفل وقسم المتابعة والتقييم وقسم التخطيط (لأن انتقالهم وتغير مواقعهم أقل من المدراء) وبالتالي تكون استدامة المعرفة أكبر.
- تقوية الاتصال والمتابعة من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة (إشارة إلى الآلية المتبعة من قبل المجلس الأعلى للسكان).
- ربط ضباط ارتباط الخطة (المخصصين للاتصال مع المجلس) مع إدارة التخطيط في الوزارة.

وزارة التنمية الاجتماعية

- أن يعتمد تحليل الوضع على مختلف المصادر والمعلومات (مع ضرورة تناغم تلك المصادر) وعدم الاعتماد فقط على مساهمات أعضاء فرق العمل (الدراسات والبحوث السابقة، استجابات المعنيين، البيانات والمعلومات المتوافرة).
- ضرورة تحسس الاحتياجات الحقيقية للطفل الأردني.
- إضافة محور للتشريعات الخاصة بالطفل (مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات، العمل على إصدار قانون حقوق الطفل).

- أخذ الدروس المستخلصة بعين الاعتبار.
- التوافق على منهجية علمية وعملية للعمل.
- وضع نظام متابعة وتقييم على مستوى البرامج والمشاريع والنشاطات قائم على مؤشرات فعالة.
- وضع نظام إدارة للمخاطر.
- مشاركة فئتين من المعنيين: صناع القرار والممارسين، في كل من القطاعين العام والخاص وفي المنظمات غير الحكومية، والخبراء الأكاديميين.
- ضرورة وجود لجنة خبراء للمراجعة في كل مراحل إعداد الخطة.
- أخذ قدرات الوزارات المنفذة بعين الاعتبار.
- انتقاء ضباط الارتباط من الأشخاص حديثي أو متوسطي العهد في العمل لضمان استمرارهم لوقت أطول من أولئك الذين اقتربوا من نهاية خدمتهم في الوزارات، كما يجب أن يتم اختيار أحدهم من الدائرة المعنية بالتنفيذ والآخر من دائرة التخطيط.
- التفريق بين المؤشرات ومصادر التحقق.
- اعتماد سنة أساس ومؤشرات أداء حقيقية تجعل من الممكن قياس الأثر.
- تحديد الجهات المؤثرة والجهات المتأثرة وتحديد أدوارها ومسؤولياتها في تحقيق الهدف المطلوب (الوزارة المنفذة والجهات الشريكة).
- ضرورة أخذ الملاحظات على مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل بعين الاعتبار.
- تفعيل مشاركة وإدارة تقييم الأداء الخارجي (مجموعات الضغط)، نواب، إعلام ..

وزارة التربية والتعليم

- اعتماد فترات زمنية تتراوح بين ٣-٥ سنوات للخطة.
- يجب أن يتواجد المجلس الوطني لشؤون الأسرة في اللجان القطاعية التي تعمل على تطوير البرنامج التنموي القطاعي والبرنامج التنفيذي للدولة.

- تقوية الشراكات مع المؤسسات الكبيرة الفاعلة في مجال قطاع الطفولة والتركيز عليها لأنها الأقدر على تحقيق الإنجازات المطلوبة. ويتم ذلك من خلال تشكيل لجان دائمة مع تلك الوزارات من المخططين الفنيين وممن لهم القدرة على اتخاذ القرارات، وربما تشكيل لجنة توجيهية عليا تجتمع بشكل منتظم على أن تضم الفنيين ومتخذي القرار.
- بالنسبة لضباط الارتباط يجب أن يكون أحدهم على مستوى التخطيط واتخاذ القرار إضافة إلى الدائرة الفنية المعنية على مستوى المتابعة وجمع المعلومات ..
- بالنسبة للبدائل المطروحة للمرحلة القادمة: البديل الثالث ..

وزارة العمل

- أن تكون الخطة على مدى يتراوح من ٣-٥ سنوات.
- ليس هناك توصية معينة بشأن ضباط الارتباط إذ يتم تسميتهم من قبل الوزارة ضمن محددات عدد الموظفين وعبء العمل.

١. المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٤)، الخطة الوطنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣.
٢. المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٠)، استراتيجية تنمية الطفولة المبكرة .
٣. يونيسيف، المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٤)، خطة العمل الأولى لتنمية الطفولة المبكرة ٢٠٠٣-٢٠٠٧
٤. يونيسيف، المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٨)، خطة العمل الثانية لتنمية الطفولة المبكرة ٢٠٠٨-٢٠١٣.
٥. المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٩)، تقرير إنجازات الخطة الوطنية الأردنية للطفولة ٢٠٠٤-٢٠١٣.
٦. الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف (٢٠٠٦).
٧. الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري في الأردن (٢٠٠٩).
٨. الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال ٢٠١١.
٩. الاستراتيجية الوطنية للشباب ٢٠١١-٢٠١٥.
١٠. تحليل الموازنة المخصصة للطفل في الأردن ٢٠٠٩.
١١. الأجندة الوطنية ٢٠٠٦-٢٠١٥.

1. Children in Jordan Situation Analysis 2006/2007.
2. Situation Assessment and Analysis of Children's and Women's Rights/ Lessons Learned from the MENA Region 2000-2010, published by UNICEF Regional Office-Amman, Jordan, January 2011.
3. <http://www.indexmundi.com>
4. Public Expenditures Perspectives Report/ Fiscal Reform II Project December 2011
5. Jordan Population and Family Health Survey, 2009
6. http://www.unicef.org/infobycountry/jordan_statistics.html
7. Executive Development Program 2011-2013

